

رأس المال
مصارف لبنان:
أعلى المخاطر عالمياً

- عصف شرارة
السلطة متفجرة
على إطالة أمد الأزمة
- هلاذ اليوسف
الاختراق الصيني
للاسواق الاحتكارية



واشنطن تعرق الانفتاح العربي: لا نريد لحرب سوريا أن تنتهي [8]



إعلان الترشيحات لا يعني اقتراب الحسم [2]



رجال فجي الظن

[5.4]

قضية



عماد الحوت
يتمرد على
الجماعة؟

3

06

قضية

تعليق إضراب
المدارس
هك يرضخ
الاساتذة؟

10

تركيا



حظوظ المعارضة
تنضاء ولا
تنقطع

10

تقرير



ايران والوكالة الذرية
تفاهات لا
تحبي «النووي»



قضية اليوم



(هيلم الموسوي)

إشهار الترشيحات لا يعني اقترب الحسم

مساعيها لتكوين تصور عام قد يسمح للطبيب كوشنار بالتحرك في هذه المرحلة وما بعدها، أكثر. علماً أن المرحلة السابقة، ونتائج الجولات التي يقوم بها ميعوه المطران طوني أبي نجم على الأطراف المسيحية، أعادت بركي إلى الإحباط الذي شهدته عام 1988. وربما يرجع الراعي اليوم أوراق الطبيب الراحل البلاد اليوم وجوده في حالة توازن سلمي بين القدرات الداخلية على صنع رئيس، مع ثمن كبير لخياراته الخارجية، وبين التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تدفع البلاد نحو حرب أهلية دامية.

جديد الحركة، إشهار ثنائي أصل وحزب الله ترشيح سليمان فرنجيّة على لسان الرئيس نبيه بري. قد يفعل حزب الله الأمر نفسه، وربما يبقى على صمته أفساحاً في المجال أمام مزيد من المفاوضات مع القوى الداخلية والخارجية. إلا أن هذا هو الإعلان الأول الحقيقي، إذ إن ترشيح الفريق الآخر للناخب ميشال معوض لم يؤت ثماره، ولا يزال الخلاف مستحكماً بين خصوم الثنائي في شأن اختيار اسم جديد في مواجهة فرنجيّة. المرشح الجدي في مواجهة الزعيم الزغرتاوي هو قائد الجيش العماد جوزيف عون. المرشح من الخارج والدعم (صمناً) من القوى المحلية الحليفة لأطراف لقاء باريس. فيما يبقى التيار الوطني الحر وحده، باحثاً عن ثغرة للنفاد منها، ورهانه أن الاصطدام بين الفريقين سيؤدي حكماً إلى تغيير كل من فرنجيّة وعون، ويفتح الباب للبحث الإسلامي النافذة. برافة من القوى الوطنية النافذة، وفي هذه النقطة، يرى أن فرنجيّة لا يعكس التمثيل الحقيقي، وإن كان لا يفتي عن الرجل تمثيلاً.

حزب الله نفسه، الذي ناقش رئيس

التنسيقية، بجانبها الداخلي والخارجي، ستفرض صيغة ومواصفات، وعندها ينتقل النقاش إلى اسم الشخص. وفي هذه النقطة، لا يشير الخيار إلى أشخاص يثق هو، أو يضمن أنهم قادرون على تحقيق هذه الشروط. لكنه يفرض أن الحوار يجب أن يتركز على هذه الأمور، لا حصر البحث في الاسم. لنأخذ نفي عن الحصول على موافقة الطرف الآخر. لكن ذلك يعني أننا سنكون

التي تحتاج إليها المقاومة في هذه المرحلة وما بعدها، وخصوصاً أن الخيار يفهم جيداً أن حزب الله لا يريد تكرار تجربة ميشال سليمان تحت أي ظرف. الثالث، القدرة على إقناع العرب والغرب بفك الحصار عن لبنان، والدخول في برنامج دعم، يفترض حكماً أن يكون لبنان خارج الصراعات الكبيرة في المنطقة. وهو أمر يحتاج ضمناً إلى موافقة خارجية على المرشح المقصود.

في هذا السياق، يفترض التيار المتطرف بشارة الراعي بالتدخل الانتخابيات الرئاسية تعكس واقع الانقسام والاختلافات بين اللبنانيين حول تصوراتهم لمستقبل البلد وموقعه في الصراع في المنطقة. لكن شعاع ظروف البلاد اليوم وجوده في حالة توازن سلمي بين القدرات الداخلية على صنع رئيس، مع ثمن كبير لخياراته الخارجية، وبين التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تدفع البلاد نحو حرب أهلية دامية.

جديد الحركة، إشهار ثنائي أصل وحزب الله ترشيح سليمان فرنجيّة على لسان الرئيس نبيه بري. قد يفعل حزب الله الأمر نفسه، وربما يبقى على صمته أفساحاً في المجال أمام مزيد من المفاوضات مع القوى الداخلية والخارجية. إلا أن هذا هو الإعلان الأول الحقيقي، إذ إن ترشيح الفريق الآخر للناخب ميشال معوض لم يؤت ثماره، ولا يزال الخلاف مستحكماً بين خصوم الثنائي في شأن اختيار اسم جديد في مواجهة فرنجيّة. المرشح الجدي في مواجهة الزعيم الزغرتاوي هو قائد الجيش العماد جوزيف عون. المرشح من الخارج والدعم (صمناً) من القوى المحلية الحليفة لأطراف لقاء باريس. فيما يبقى التيار الوطني الحر وحده، باحثاً عن ثغرة للنفاد منها، ورهانه أن الاصطدام بين الفريقين سيؤدي حكماً إلى تغيير كل من فرنجيّة وعون، ويفتح الباب للبحث الإسلامي النافذة. برافة من القوى الوطنية النافذة، وفي هذه النقطة، يرى أن فرنجيّة لا يعكس التمثيل الحقيقي، وإن كان لا يفتي عن الرجل تمثيلاً.

قضية

الحوت يتمرد على قيادة «الجماعة»؟

تستكمل الجماعة الإسلامية في بيروت انعطافاتها نحو فتح العلاقات مع حزب الله كمرارة للعلاقة الوثيقة التي تربط الحزب بحركة حماس. إلا أن ذلك يجري وسط تباينات يعترض عنها بعض القياديين. يتقدمهم النائب عماد الحوت الذي يشكو من ابتعاد «الجماعة» عن قاعدتها الشعبية، بالإضافة إلى «فرض رقابة لصيقة» عليه تحركاته، ما قد يدفعه إلى الاستقالة من الجماعة، فيما تؤكد مصادر داخل التنظيم أنّ الاختلاف، في وجهات النظر لا يزال «تحت السيطرة»

لبنان آخر الحديث

الجماعة الإسلامية ليست تنظيمًا حديثاً؛ هذا ما أظهرته التجارب على مر القديارات المنتخبة، ولكنه طبعاً غير «كرتوني». 6 أشهر على انتخاب الشيخ محمد طقوش أميناً عاماً للجماعة كانت كافية لتأكيد أنه قادر على «الملمة» للخلافات وجمع الطوائف المتضاربة داخل «عائشة بكار» بأقل كلفة ممكنة. قاد الرجل «عاصفة حزم» على «الجيوب» التي تنوي التمرد، إلا أنه لم يمتحن حتى الآن، من القضاء عليها نهائياً. جميع الحوت واحدٌ من القدييين الذي لم يستوعبوا بعد كيف أنقلبت الأمور رأساً على عقب، وكيف تنتقل الجماعة من صفة إلى أخرى بسهولة، بعدما اشتدّ عود الجناح المحسوب على حركة حماس في الداخل، وإن كان البعض يفتي هذا الأمر، مؤكداً أنّ تأثير «حماس» في عدد من الملفات ليس كما يتم ترويجه. ينقل البعض عن الحوت أنه غير راضٍ عن الأداء السياسي لحزبه، تماماً كعدم رضاه عن «محاوالت الكبت» التي يتعمد الخارج. وفي حال فرض على لبنان مع ترغيب بالدعم والمساعدات، فهذا لن يدفع في منع الصدام الكبير، لأن الخارج يريد من قائد الجيش ما لا يمكن تحصيله إلا بحرب أهلية أو دكتاتورية غير ممكنة في هذا البلد. أما ترشيح فرنجيّة فيحفّض بدعم مسيحي محدود، لكن بدعم إسلامي كبير، يمكن أن يتوسع سريعاً إن انضمت وليد جنبلاط إلى نادي الداعمين له، وجنبلاط لا يرفض فرنجيّة، لكنه لن يقدم على خطوة كهذه من دون موافقة سعودية، لأنه لا يريد أن يُنبد سعودياً وخليجياً كما هي حال سعد الحريري لكن إيصال فرنجيّة إلى بعيدا يحتاج إلى معرفة ثنائية كبيرة، وقد يتمكن الثنائي من توفير الأصوات الكافية، لكن كيف يمكن أن يحكم إذا تزامن انتخابه مع رفض خارجي وتشديد المقاطعة العربية (أقار: السعودية) ومعارضة داخلية قاسية؟

هذا ما يعيدنا إلى العقدة وهنا، لا مجال للتصير أو الضرب في الرمل. هناك ثغرة وحيدة قد تفرّض متغيرات كبيرة، وهي ترتبط بتحول أكبر على صعيد الوضع في الأقليم، يسمح بذهاب سوريا إلى تسوية تستعيد فيها موقعها العربي المؤثر، ما يؤدي إلى فتح الباب أمام نقاش أكثر جدية حول لبنان. غير ذلك، علينا أن نعيش على رقعة الموت التي يؤذيها بنجاح تحالف أركان الدولة مع أركان mafia المالية بقيادة رياض سلامة!

«الاشتراكي» يريد توظيفات في السعودية؟

خلال الزيارة الأخيرة للبنانيين تيمور جنبلاط ووائل أبو فاعور إلى السعودية، طرح الأخير على مسؤولين سعوديين توظيف نحو 1000 لبناني في المملكة، من بينهم 200 من اللبنانيين الدرور. إلا أن النائب الاشتراكي لم ينقل

يطرح، لا ينكر هؤلاء التباينات بين الحوت والقيادة، إلا أنهم يعتبرون أنها «ما زالت تحت السيطرة، وأن الاختلافات في الراي تتم معالجتها بهدوء بين الطرفين». بالتالي، ينقل هؤلاء أنّ «تمرد» الحوت لن يكون ظاهراً للعيان، أقله في المدى المنظور، وإن كان ما يدغدغ أحلامه هي الفكرة التي لطالما طُرحت داخل «عائشة بكار» منذ زمن الأمين العام السابق الشيخ إبراهيم المصري (تولى الأمانة العامة بين 2010 و2016)، وهي إنشاء حزب سياسي من رحم «الجماعة» من دون أن تكون لقيادتها الأمرة عليه، وتُترك «الجماعة» لاولوياتها الأيديولوجية. فكرة هذا الحزب نابعة من الشروط المفروضة على الانتماء إلى «الجماعة» والتطور التنظيمي في الداخل، إضافة إلى أنّ يفتح الباب أمام مزيد من التسويات التي لا يستطيع أصحاب العقيدة تمريرها. في المقابل، يعتبر قياديون أنّ فكرة الحزب، وإن كانت مطروحة، إلا أنها لم ترضخ بعد. بالتالي، فإن خروج الحوت من «جلده» ليس مطروحاً في الوقت الحالي، فيما «حركته الجبروتية» التي يمتلك فيها هامشاً من الحرية لا تخير

قيادة «الجماعة» طلبت من نائب بيروت التزام سقفا بمعدل عن آرائه الشخصية

التهواجس، خصوصاً لجهة تقربه من الجمعيات الإسلامية في بيروت والانسجام مع مسؤوليها. في المقلب الآخر، لا تزال «الجماعة» تستكمل انعطافها بهدوء ومن دون أن يؤثر ذلك على قاعدتها الشعبية أو الأجنحة المعارضة النابتة في داخلها. القوات مع حزب الله تكاد تُصيح مُشزعة، فيما لم يُسمع حسن أي خبر عن لقاء بين السيد حسن نصرالله والشيخ محمد طقوش، إذ إن الترتيبات لم تنته بعد، ولو أنّ البعض يؤكد أنّ شكل العلاقة بين الطرفين ما زال على حاله منذ عهد الأمين العام السابق الشيخ عزّام الأيوبي، أما الاختلاف الذي طرأ، فهو بوضوح طقوش في التعبير عن العلاقة مع «الحزب» في حين ما زال موقف «الجماعة» من الأحداث السورية متشدداً، ولم تؤثر فيه انعطافة «حماس».

(هيلم الموسوي)



علم وخبر

سفراء يستطلعون تدهول ملف المرفأ

عاد سفراء اجانب إلى استطلاع آراء قيادات لبنانية حول تحويل ملف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت إلى الأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق دولية. ويستند هؤلاء إلى أن التحقيق اللبناني بات بحكم المجدد، إذ إن قاضي التحقيق طارق البيطار لن يصدر قراره الفلني قريباً في انتظار مطالعة النيابة العامة التي لن تقدم مطالعتها بسبب ملاحظتها للبيطار بتهمة اغتصاب الموقع، ما يفتي موعد إصدار القرار الفلني مفتوحاً.

الإنماء لا يوجد

خلاقاً لبقية المناطق، تشهد مدينة طرابلس «سوء تنسيق» تاماً بين نوابها المنقسمين سياسياً (3 من 8 آذار، و2 لاشرف ريفي والقوات اللبنانية وثلاثة مستقلين) حتى في ما يتعلق بالقضايا الإنمائية التي تهج كل أهالي المدينة.

أى رد بعد من المسؤولين السعوديين الذين تربطه بهم علاقة وثيقة.

لا للروس الحامية

لوحت أنّ النواب في تكتل لبنان القومي، سيزار أبي خليل وسليم عون وإدغار طرابلسي، يقدّمون مقاربة أكثر هدوءاً وعقلانية في ما يتعلق بالعلاقة بين التيار الوطني الحر وحزب الله، رافضين مسابرة المنطق الشعبي وبعض الرؤوس الحامية.

رؤساء بلديات انتحاريون

يؤكد عدد كبير من رؤساء المجالس البلدية أنهم لن يترشحوا مجدداً في حال إجراء الانتخابات في موعدا المقرر في 31 ايار المقبل، بعدما باتت صناديق البلديات مفلسة وبالكاد تكفي لدفع رواتب الموظفين والعمال، ويُنقل عن بعض رؤساء البلديات الكبرى أن «الانتحاري وحده من يطمح إلى الترشح في ظل الأوضاع الحالية».



على بالي



أسعد أبو خليل

أثار كلام النائب ريشار قيومجيان عن الشيعة وزواج المتعة الكثير من الاستنكارات والإدانات. والمقاتل القوّاتي السابق (يعني يُشارِكاً في الذبح على الهويّة) يزعم أنه تحدّث في السياسة، مع أنه قال بصريح العبارة إن زواج المتعة هو زنى بصرف النظر عن تشريع الفقه الإسلامي. طبعاً، الإهانات الطائفية المتبادلة ليست شيئاً جديداً في لبنان وإشعال الفتنة المذهبية في عام 2003 فتح أبواب تبادل الشتائم والإهانات والمتفجرات بين سنة وشيعة. لكن في الحالة اللبنانية، هناك سياق تاريخي لكلامه. غير المحكي عنه في لبنان، أنّ الثقافة السياسية التأسيسية للكيبان هي عقيدة تعصّب مسيحي يبغض ويذمّ المسلمين. قادة الموارنة في لبنان قاوموا بعنف تعليم المسلمين، ولهذا تأخر تأسيس الجامعة اللبنانية. أرادوا الحفاظ على التفوق التعليمي للمسيحيين على المسلمين. لكنّ حزب الكتائب وأعدائه في الحرب كانوا يعتقدون عقيدة إسلاموفوبية. لقد تعاملت الكنيسة الكاثوليكية مع ماضيها في إدانة اليهود والإساءة إليهم (وأجرت نقداً ذاتياً في الفاتيكان الثاني)، لكنّها لم تتعامل مرّة مع ماضيها ضدّ المسلمين، ليس فقط في الحروب الصليبية

التي امتدّت لعشرات السنين، بل في ضحّ الكراهية. البابا بنديكطوس السادس عشر مثّل الاستشراق الكنسي التقليدي، أي عقيدة عداة ضد الإسلام والمسلمين. الكاردينال صفير لم يكن بعيداً عن هذا الفكر أبداً (مرّة أُجرى مقارنة بين الأديان في مسألة المرأة). الكتائب والأحرار في سنوات الحرب كانا، بالإضافة إلى قتل المسلمين على الهويّة، ينشران كتباً وكتراسات ضدّ المسلمين على اختلاف طوائفهم. لقد عاش الدروز في لبنان على مدى قرون واحترمت كل الطوائف سرّيّة معتقداتهم، وخصوصاً في «كتب الحكمة». القوّات اللبنانية سرقت «كتب الحكمة» ونشرتها لإغاضة الدروز. وهي فعلت الشيء نفسه ضد العلويين. وتخصّص بعض الكتّاب في صحف «العمل» و«الأحرار» لإهانة الإسلام والمسلمين. كتابات مصطفى جحا ليست إلا إنعاشاً لكتابات مسيحية تقليدية ضد الإسلام والمسلمين. هناك حزازات بين الطوائف في لبنان، لكنّ عقيدة التعصّب المسيحي واحتقار الإسلام والمسلمين بارزة في الثقافة الشعبية والسياسية. هناك إعلامية اعترفت بأنّها كانت تخجل من إسلامها في المدرسة.

رحيله

أحد أبرز الأصوات في الأغنية الشعبية المصرية شريفة فاضل غادرت «حارة السقاين»

القاهرة - عبد الله رامي

عام 1949 بعدما عرض أول أفلامها «الاب» في الصالات، لكن بعدما قدمت فيلم «وداعاً يا غرامي» (1951)، طلب منها زوجها اعتزال الفن، وبالفعل وافقت على ذلك وكرست حياتها لأسرتها طوال سبع سنوات. لكنها لم تنس أنها فنانة. في عام 1958 طلبت من زوجها العودة إلى الفن، ووافق ولكن بشرط أن تعمل من وراء الميكروفون في الإذاعة بالغناء فقط، وأن تعمل في أفلام تحت رعايته وإخراجه فقط. في العام نفسه، عادت إلى السينما بفيلم «ليلة رهيبة» من إخراج زوجها. بعد عامين كانت تفاصيل الخلافات الزوجية بين شريفة فاضل وزوجها على صفحات الجلات، إذ نشرت مجلة «الكواكب» عام 1960 تقريراً عن أسباب انفصالهما: «اتصلت سيدة مجهولة بالسيد بدير وسردت له بعض الشائعات عن زوجته شريفة فاضل وبين المغني كارم محمود الذي كان يجمعهما



مشاهد في أوبريت «العشرة الطيبة». أنجبت فاضل من السيد بدير ولدين: الأول «سيد» ضابط في القوات المسلحة، استشهد في حرب الاستنزاف، وغنت له أغنياتها الشهيرة «أم البطل» بعد انتصار أكتوبر 1973، وابنها الثاني سعيد السيد بدير، وهو عالم مصري تخصص في مجال الاتصال بالأقمار الصناعية والمركبات الفضائية خارج الغلاف الجوي، وتوفي في تموز (يوليو) 1989 في الإسكندرية، في واقعة يصفها كثيرون بأنها عملية اغتيال من قبل الموساد. شاركت الراحلة في العديد من الأفلام منذ أواخر الخمسينيات وحتى الثمانينيات كممثلة ومطربة، لتقدم خلال مشوارها 17 فيلماً. لم تكتف بالتمثيل والغناء فقط، ولكنها أيضاً خاضت تجربة الإنتاج السينمائي في السبعينيات، مع فيلم «سلطانة الطرب» الذي أتت بطولته وأخرجه حسن الإمام، فيما كانت آخر أعمالها فيلم «تل العقارب» (1985). إخراج نيازي مصطفى) الذي جسدت فيه شخصية «المعلمة نوسة». الأكيد أن شريفة فاضل رحلت بجسدها، والمؤكد أن صوتها لن يغيب أبداً، فقد لازمت أغنياتها وجدان المصريين والعرب لعقود، شريكاً في الأفراح، ومواسياً في الأحران، وعلماً في الوطنية. رحلة صوت عصية على النسيان.

غيّب الموت أمس الفنانة والمطربة شريفة فاضل (1938 - 2023)، صاحبة الصوت الذي لازم المصريين والعرب في المناسبات الدينية والوطنية والأفراح والانتصارات. يمكن وصف صوتها بأنه «الصوت الشعبي ابن المدينة»، تهافت على التلحين لها العديد من الملحنين الذين أرادوا ضمان الوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور. رحلة بدأتها شريفة فاضل أو فوقية محمود أحمد ندا منذ طفولتها في عشق الفن، خصوصاً أنها حفيدة أحد مؤسسي دولة التلاوة في مصر الشيخ أحمد ندا، فكانت تعشق سماع التواشيح، وترداد أغنيات الشيخ سيد درويش. بعد انفصال والديها، تزوجت والدتها من إبراهيم الفلكي أحد أثرياء مصر في ذلك الوقت، كان يسكن في عوامة بجوار رجل الأعمال السيد ياسين، الذي اعتاد على سماع غناء شريفة فاضل، فأعجب بصوتها وطلب من والدتها أن تشارك شريفة في فيلم «الاب» (1947). من إنتاجه). دارت الأيام، وتعرفت شريفة فاضل إلى المخرج حسن الإمام، فعرض عليها بطولة فيلم «منيرة المهدي»، فوافقت واعتبرتها مناسبة تاريخية في مشوارها الفني، منذ أواخر الخمسينيات وحتى الثمانينيات، شاركت في العديد من الأفلام كممثلة ومطربة، منها: «حارة السقاين» و«مفتش الباحث» و«سلطانة الطرب». وفي الستينيات، اشتهرت بأغنياتها «حارة السقاين» ضمن فيلم بالعنوان نفسه. ورغم شهرتها في أغنيات وطنية ودينية، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة في أغنيات مثل: «أمانة يا بكرة» و«فلاح كان فايت بيغني» و«سالت فين حيناً» و«يا حلو فهمننا» و«يا معجباني» و«ورق العنب» و«واه بالكوتوب» و«اللبل». كما تعد أغنياتها «تم البدر بدري» (تأليف الشاعر عبد الفتاح مصطفى، وألحان عبد العظيم محمد) من أروع الأغنيات الخاصة برمضان، وأذيعت للمرة الأولى عام 1957. أنتجت شريفة فاضل عدداً من أغنياتها، فضلاً عن تأسيسها كازينو «الليل» الأشهر في شارع الهرم في الجيزة. تزوجت من المخرج المصري المعروف السيد بدير

المفكرة

جهاد التبیین والشخصية الإسلامية

يقدم «معهد المعارف الحكيمة للدراسات الدينية والفلسفية» سلسلة من المحاضرات والبرامج تحت عنوان «جهاد التبیین». في هذا السياق، يحتضن المعهد في مقره في «مجمع المجتبي»، يوم الخميس المقبل محاضرة أولى بعنوان «دور جهاد التبیین في بناء الشخصية الإسلامية وقيمها»، يلقيها السيد علي الموسوي (الصورة).



محاضرة «دور جهاد التبیین في بناء الشخصية الإسلامية وقيمها»: الخميس 9 آذار (مارس) الحالي - الساعة الرابعة بعد الظهر - «معهد المعارف الحكيمة» (حي الأميركان - ضاحية بيروت الجنوبية - مجمع الإمام المجتبي / الطبقة الرابعة). للاستعلام: 76/611266

في انتظار الرجال

خلال الشهر الحالي، تتيح منصة «أفلامنا» الإلكترونية مجموعة من الأعمال السينمائية المنوعة من بلدان عدة، من بينها فيلم «في انتظار الرجال» (66 د - 2006/ الصورة) للمخرجة السنغالية - الفرنسية كاتي لينا نادي، بدءاً من يوم الخميس



المقبل وحتى 22 آذار (مارس) 2023. تدور الأحداث في بلدة صغيرة على حافة الصحراء الكبرى في جنوب شرق موريتانيا، حيث تمارس ثلاث نساء مستقلات الرسم التقليدي من خلال تزيين جدران المدينة. في مجتمع تهيمن عليه التقاليد والدين والرجال، تعبر هؤلاء النساء عن أنفسهن فنياً، وينفتحن على تجاربهن في الزواج، والجنس، والطلاق، والأمومة، ويناقشن بحرية العلاقة بين الرجل والمرأة.

فيلم «في انتظار الرجال»: من الخميس 9 وحتى الأربعاء 22 آذار 2023 على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)



أميمة وزباد: «في ذاكرتي»

في 18 آذار (مارس) الحالي، تنظم «ورشة 13» حفلة موسيقية في طرابلس (شمال لبنان) بعنوان «في ذاكرتي» تحييها الفنانة اللبنانية أميمة الخليل، بمرافقة الفنان زياد الأحمدية على العود. الأمسية التي تقام في مقر «الرابطة الثقافية»، يذهب ريعها إلى العائلات التي تضررت من جراء الهزات الأرضية التي ضربت لبنان أخيراً.

حفلة «في ذاكرتي»: السبت 18 آذار 2023 - الساعة السابعة مساءً - «الرابطة الثقافية» (طرابلس - شمال لبنان). للاستعلام: 03/988484

Théâtre Momot

مسرح شغل بيت في

رحيل الفترات

كتابة ديمتري ملكي

إخراج شادي الهبر

تمثيل زينة ملكي - ألفت خطار

موسيقى أشرف الحسين

مسرح المونو من 2 إلى 12 آذار 2023 - الساعة 8:30 مساءً - سعر البطاقة 155 - 255

SUPPORT TICKETS AVAILABLE تذاكر البطاقات في مكتبة أنطوان

USI MOSTALGIE

الأخبار

رأس المال

في العدد

02

عصيف شرارة
السلطة متفككة
على إطالة أجل
الازمة

04

تقديرات خط
الفقر في لبنان
لعام 2022

06

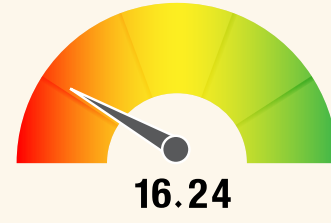
علي عواد
احتكار «الصيانة»

06

هيمنة «أمازون»
على مبيعات
الكتب

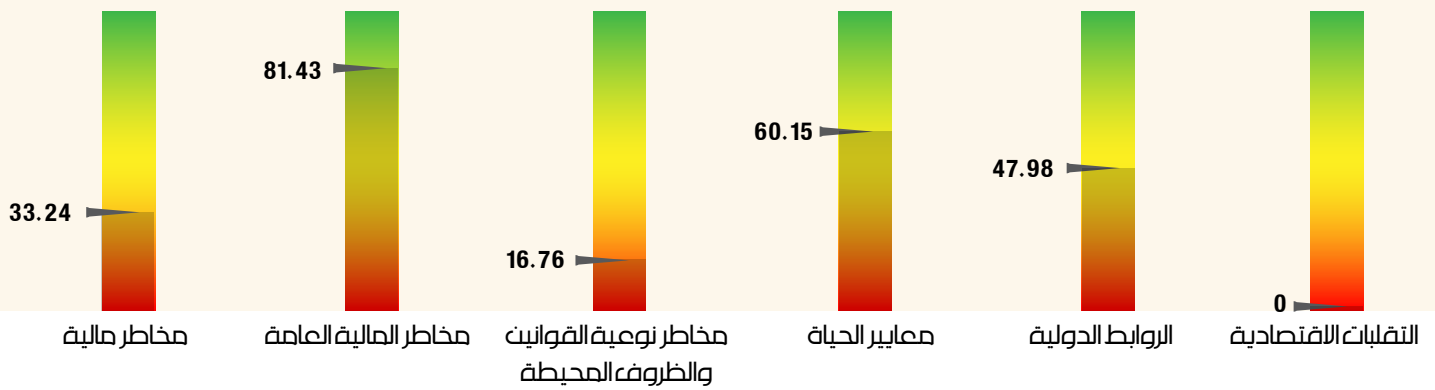
08

ملاذ اليوسف
الاختراق الصيني
للسواق الاحتكارية



مؤشر المخاطر في القطاع المصرفي في لبنان

ملاحظة: الأرقام الأعلى تعني مخاطر أقل



قياس التقدّم في تنفيذ الشروط المسبقة لصندوق النقد الدولي

الطرف صاحب الملائمة	الإجراء	حالة الإجراء في شهر تشرين الثاني 2022
الحكومة	موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية إعادة هيكلة القطاع المصرفي	تمت الموافقة عليه
مجلس النواب	موافقة البرلمان على تشريع ملانم لقانون تسوية الأوضاع المصرفية الطارئ	لا تقدّم
هيئة الرقابة على المصارف اللبنانية / مصرف لبنان	الشروع في تقييم مصرف تلو الآخر من قبل الشركات الدولية ذات السمعة الطيبة	لا تقدّم
مجلس النواب	موافقة البرلمان على تعديل قانون السرية المصرفية	تمت الموافقة عليه
مصرف لبنان	استكمال تدقيق وضع الأصول الأجنبية لمصرف لبنان	تقدّم جزئي
الحكومة	موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية متوسطة المدى لإعادة هيكلة المالية العامة والديون	لا تقدّم
مجلس النواب	الموافقة على موازنة عام 2022	تمت الموافقة عليها
الحكومة/مصرف لبنان	توحيد أسعار الصرف للمعاملات المصرح بها	تقدّم جزئي
مجلس النواب	موافقة مجلس النواب على تشريع مراقبة رأس المال وسحب الودائع	لا تقدّم

المصدر: fitchsolutions

مصارف لبنان: أعلى المخاطر حول العالم

شركات تحويل الأموال كبديل للمصارف التي فقدت الثقة بسبب القيود غير الشرعية، وباتت هذه الشركات هي القنوات الأساسية لإرسال وتلقي التحويلات ودفع الأجور. في الواقع، تم تقليص سقف السحوبات من المدخرات، وتقلصت العمليات الخاصة بسداد القروض علماً بأن المصارف توقفت عن تقديم قروض جديدة، وصار صعباً الحصول على كشوف مصرفية رسمية لأغراض التأشيرة.

- نرى فرصاً متزايدة للمصارف الأجنبية للاستفادة من الأزمة، فرغم أن التحويلات بواسطة شركات تحويل الأموال كانت الداعم الرئيسي للنشاط الاقتصادي منذ عام 2019، إلا أن دور هؤلاء الوسطاء الماليين لا يزال محدوداً لأنهم لا يمنحون القروض ولا يتلقون الودائع. وتزايد انعدام الثقة بالمصارف اللبنانية، يخلق فرصة للمصارف الأجنبية لدخول السوق اللبنانية. في الواقع، نعتقد أن الثقة بالمصارف الأجنبية ستكون أقوى، وهو ما سيساعدها على اكتساب حصة سوقية، لكننا نعتقد أن المصارف الأجنبية لن تدخل السوق اللبنانية إلا بعد إعادة هيكلة القطاع المالي وتنفيذ متطلبات صندوق النقد الدولي وتحسن الأوضاع السياسية والاجتماعية.

في الواقع، تواصل المصارف اللبنانية الاعتراض على الخطة المقترحة، إذ إن رأس مالها وودائعها ستستخدم لشطب الخسائر الكبيرة في القطاع المالي. تقترح الخطة، التي تفتقر إلى تفاصيل حول آلية تنفيذها، تحويل جزء من الودائع إلى العملة المحلية وأو الأسهم، بالإضافة إلى إمكانية شطب (هيكلة) بعض الودائع.

- وسط هذا التأخير، نتوقع استمرار تراكم الخسائر في القطاع المالي، ما يزيد من صعوبة تعافي المصارف سريعاً. نقدّر أن هذه الخسائر بلغت نحو 75,8 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الأول 2022، وستستمر في الزيادة بسبب غياب خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي. الخسائر الأكبر سيكون لها تأثير أكثر وضوحاً على رأس مال المصارف. سيتطلب هذا أيضاً، خفضاً أكبر للودائع، ما سيصعب عملية حماية صغار المودعين كما تحاول المسوّدة الحالية لخطة التعافي المالي القيام به. نتيجة لذلك، سيزداد استياء العملاء من القطاع المصرفي، ما يعقد على المصارف اللبنانية استعادة ثقتها على المدى المتوسط إلى الطويل.

- سيستمر انعدام الثقة في المصارف، ويقلص دورها في الاقتصاد، إذ يعتمد العملاء بشكل متزايد على البدائل لإجراء عملياتهم المالية. تظهر

والمالي في لبنان يصنّف «واحداً من أكثر القطاعات المصرفية حول العالم لجهة المخاطر». إليكم بعض ما ورد في التقرير، وهو لا يحتاج إلى شروح، بل يعبر عن نظرة الخارج إلى لبنان حالياً ويظهر فيها امتناع السلطة عن القيام بأي شيء لمعالجة الأزمة بما يتيح الاستنتاج بأن مواصلة السقوط الحر هو أمر متعمّد من هذه السلطة ومن المصارف أيضاً: - توصلت السلطات إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي في نيسان 2022، إلا أنها لم تستكمل الشروط المسبقة لصندوق النقد الدولي لتأمين اتفاق نهائي معه. وينطبق هذا بشكل خاص على الإجراءات المتعلقة بالقطاع المصرفي، مثل الكابيتال كونترول وتشريعات تسوية أوضاع المصارف، وسط عدم وجود توافق سياسي في البرلمان على المسوّدة المقترحة. في الواقع، ستستمر الطبقة السياسية في إعطاء الأولوية لمصالحها المكتسبة في القطاع المالي، بينما تسعى في نفس الوقت إلى الحفاظ على الدعم بين ناخبها، الأمر الذي سيواصل إعاقة تمرير هذه القوانين.

- في الوقت نفسه، الضغوط القوية من المصارف تصعب المضي قدماً في مسوّدة خطة التعافي المالي التي وافقت عليها الحكومة في أيار 2022.

أخيراً صدر تقرير من «فيتش» عن التوقعات المستقبلية للمصارف والخدمات المالية في لبنان. يشير إلى أن المخاطر في لبنان من الأعلى بين 122 اقتصاداً. المخاطر الاقتصادية في ذروتها. نوعية الأصول في القطاع المالي رديئة جداً فيما تواصل المصارف مراكمة الخسائر

سجل لبنان 117 نقطة في اختبار تقييم المخاطر الذي يشمل 122 اقتصاداً. كلما كان الرقم مرتفعاً كلما كانت المخاطر مرتفعة. مصدر المخاطر يتوزع على ستة مكونات: اقتصادي، مالي، الإنفاق الحكومي، البيئة التنظيمية، المعيشة، العلاقات مع الخارج. في الاقتصاد حقق لبنان صفراً، بينما المخاطر المالية كانت مرتفعة جداً، وسجلت مخاطر الإنفاق الحكومي زيادة ملحوظة، والبيئة التنظيمية متدهورة، فيما الأوضاع المعيشية تختبئ خلف تحويلات المغتربين، أما مخاطر العلاقات مع الخارج فهي مرتفعة جداً. حالياً القطاع المصرفي

مقابلة

اجراها محمد وهبة

عفيف شرارة

نقيب خبراء المحاسبة

- عليهم أن يتوقفوا عن الترقيع وتعميم اليأس
- السلطة متفقة على إطالة أجل الأزمة
- مصرف لبنان لا يتجرأ على إعلان سعر الصرف المتداول فعلياً

■ ما صفة وجود مجموعة من شركات التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة اللبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة اللبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

راي تقوده مجموعة من الشركات التي تتولى التدقيق في ميزانيات المصارف والشركات العالمية، مبنية على مصلحة لها في فرض تطبيق هذا المعيار، لأنه يتسجم مع ما هو مطلوب في عملها خارج لبنان. أما الشركات الأخرى التي تتولى التدقيق على المستوى الوطني فليس لها مصلحة في تطبيق هذا المعيار، لأنه عندما تدقق في بيانات مالية غير مطابقة لهذا

ما تطلبه نقابة خبراء المحاسبة هو أن تقوم السلطة التشريعية بإعادة خطة إنقاذ وطني تقوم على محاسبة كل من تسبب بهذا الهدر أولاً، يعني كل من شغل السلطة السياسية، واكتنز أموالاً ضخمة، وحصل على مكاسب لا حق له فيها، والعمل على استرداد هذه الأموال. ثانياً تحميل المصارف جزءاً كبيراً من هذه الخسائر، بحيث تقطع من الأرباح التي جنتها من الفوائد المرتفعة التي راكمتها، ومن الهندسات المالية التي حصلت عليها، وثالثاً، تحصين القضاء وفصله عن السياسة والسماح له بأن يقوم بمواقف عادلة لمعالجة هذه الأزمة ومحاسبة كل مرتكب في البلد. إذا قامت خطة وطنية على هذه الركائز، يمكن توزيع الخسائر على الجميع، كل بحسب استنفادته، وبالتالي توجيه استثمار أملاك الدولة بشكل سليم.

هالية او غيرها. نقيب خبراء المحاسبة المجازين عفيف شرارة يقول إن إبداء الراي يتطلب وجود سعر صرف واضح ومعتمد رسمياً من مصرف لبنان، لا تدخل فيه تعددية اسعار الصرف السائدة اليوم

هناك بالفعل شركات تعتمد

صرف عذة متداولة، ما بين سعر صرف رسمي، وصيرفة، والدولار المصرفي واسعار السوق.. تعذدية الاسعار تمنعنا من الاعتماد عليها لكي نطبق المعيار 29، لأنه ليس هناك سعر صرف محدد لتحويل الارصدة بالعملة الأجنبية على أساسه. هذا العائق الأول وهو صعب جداً، إذ يجعل من المستحيل علينا أن نُصدر بيانات مالية غير معتمدة على سعر رسمي. - ينض المعيار 29 على أن نلحق السوق، أي أن نسعر بشكل متتابع، وهذا التسارع في تصاعد نسبة التضخم يجعل من المستحيل أن نتابع حركة المال لأن الأمور تختلف من شهر إلى آخر حسب اختلاف التضخم. لذا، نحن بحاجة إلى وجود جهة رسمية تُصدر نسب التضخم بحسب تغيرها. أخيراً، ولأول مرة، حصلنا على تحديد رسمي لنسبة التضخم من إدارة الإحصاء المركزي التي لم تكن في السابق توزع نسب التضخم أو تعتمدنا على مسؤوليها، ولكن حتى إذا استمرت إدارة الإحصاء المركزي بتوزيع هذه النسب رسمياً، نبقى بحاجة إلى الركيزة الثانية، أي أن تعتمد مديرية القطع في مصرف لبنان، بحسب قانون التقد والتسليف إصداراً يومياً للإقفال الرسمي لسعر تداول الدولار. إذا تم ذلك، يمكن اعتماد المعايير الدولية ونسب التضخم لحسابات عام 2023.

صرف عذة متداولة، ما بين سعر صرف رسمي، وصيرفة، والدولار

صرف عذة متداولة، ما بين سعر صرف رسمي، وصيرفة، والدولار المصرفي واسعار السوق.. تعذدية الاسعار تمنعنا من الاعتماد عليها لكي نطبق المعيار 29، لأنه ليس هناك سعر صرف محدد لتحويل الارصدة بالعملة الأجنبية على أساسه. هذا العائق الأول وهو صعب جداً، إذ يجعل من المستحيل علينا أن نُصدر بيانات مالية غير معتمدة على سعر رسمي. - ينض المعيار 29 على أن نلحق السوق، أي أن نسعر بشكل متتابع، وهذا التسارع في تصاعد نسبة التضخم يجعل من المستحيل أن نتابع حركة المال لأن الأمور تختلف من شهر إلى آخر حسب اختلاف التضخم. لذا، نحن بحاجة إلى وجود جهة رسمية تُصدر نسب التضخم بحسب تغيرها. أخيراً، ولأول مرة، حصلنا على تحديد رسمي لنسبة التضخم من إدارة الإحصاء المركزي التي لم تكن في السابق توزع نسب التضخم أو تعتمدنا على مسؤوليها، ولكن حتى إذا استمرت إدارة الإحصاء المركزي التي لم تكن في السابق توزع نسب التضخم أو تعتمدنا على مسؤوليها، ولكن

صرف عذة متداولة، ما بين سعر صرف رسمي، وصيرفة، والدولار

المعيار 29

نطبق معيار المحاسبة الدولي 29 في إعداد التقارير المالية في الاقتصاد ذات التضخم المرتفع. عندما تكون العملة الوطنية للكيان القانوني هي عملة لنامي من التضخم المفرط. لا يُحدد المعيار متى ينشأ تضخم مفرط، ولكنه يتطلب أن يتم إعادة تصحيح البيانات المالية (والإرقام المقابلة للتغيرات السابقة) للكيان القانوني الذي يعمله بعملة وطبيعية. بما يتماشى مع هذا التضخم، يعالجها مع التغيرات في قوة التسعير العامة للعملة المذكورة، الهدف من المعيار 29 هو توضيح ضوابط محددة للكيانات القانونية التي تستخدم التقارير في هذا النوع من العملات، بحيث تعكس المعلومات المالية الأساسية هوات البيانات المالية للكيان القانوني يجب أن تُدرج لجهة وحدة القياس (سعر الصرف) الجارية في تاريخ إصدار الميزانية العمومية

■ لقد سبق أن أصدر وزير المالية السابق غازي وزيي القرار 893 الذي يفرض تسجيل العمليات بحسب سعر الصرف في تاريخ إجراء العملية. كيف كان تأثير ذلك؟

هذا القرار مخالف للقانون بشكل مطلق، فالوزير الذي يمثل السلطة، لا يستطيع إلزامنا بما يخالف القانون. فمن البسط الأمور أنه لا يمكن الحصول على مستند رسمي بسعر الصرف. والواقع، إن قرار الوزير استند إلى المادة 25 من قانون حماية المستهلك التي تخض المستهلك النهائي الذي يشتري

ويعكس التداولات الفعلية في السوق. مقارنة النقيب شرارة للأزمة تعود به إلى 30 سنة مضت تخللتها عمليات هدر ممنهجة على يد السلطة التي تعمل اليوم على ترفيع الأزمة بشكل يبدو كأنه

هناك بالفعل شركات تعتمد

صرف عذة متداولة، ما بين سعر صرف رسمي، وصيرفة، والدولار المصرفي واسعار السوق.. تعذدية الاسعار تمنعنا من الاعتماد عليها لكي نطبق المعيار 29، لأنه ليس هناك سعر صرف محدد لتحويل الارصدة بالعملة الأجنبية على أساسه. هذا العائق الأول وهو صعب جداً، إذ يجعل من المستحيل علينا أن نُصدر بيانات مالية غير معتمدة على سعر رسمي. - ينض المعيار 29 على أن نلحق السوق، أي أن نسعر بشكل متتابع، وهذا التسارع في تصاعد نسبة التضخم يجعل من المستحيل أن نتابع حركة المال لأن الأمور تختلف من شهر إلى آخر حسب اختلاف التضخم. لذا، نحن بحاجة إلى وجود جهة رسمية تُصدر نسب التضخم بحسب تغيرها. أخيراً، ولأول مرة، حصلنا على تحديد رسمي لنسبة التضخم من إدارة الإحصاء المركزي التي لم تكن في السابق توزع نسب التضخم أو تعتمدنا على مسؤوليها، ولكن حتى إذا استمرت إدارة الإحصاء المركزي التي لم تكن في السابق توزع نسب التضخم أو تعتمدنا على مسؤوليها، ولكن

يُقل التداول عليه، وهو اليوم نحو 80 ألف ليرة، لكنها لم تتجزأ على فعل ذلك. أما بالنسبة إلى رفع سعر الدولار الجمركي إلى 15 ألف ليرة للدولار، فهو بمثابة فرض ضريبة جديدة على الناس.

■ كيف كنتم تقومون بأعمال التدقيق في السنوات الأخيرة في ظل وجود أسعار متفارقة لسعر الصرف تخلق مشكلات في الميزانيات تتعلق بأسعار مختلفة بين بنود الموجودات والمطلوبات؟ كمدقق حسابات، لم يكن لدينا معيار إلا اعتماد سعر الصرف الرسمي وهو 1507,5 ليرة مقابل الدولار لمعادلة جميع الأرصدة المقومة بالعملة الأجنبية. لكننا كنا نذكر في بيانات التدقيق، أن البيانات المالية لا تمثل الواقع الصحيح للأرصدة. كنا أمام مشكلة، وخصوصاً في ما يتعلق بالشركات التي تملك حسابات بالدولار في المصارف. فهل هي فعلاً تملك هذه الأرصدة بالقيم المصرح عنها؟ وهل تستطيع أن تحصل عليها؟ وعلى أي أساس نخصبها؟ كنا أمام مشكلة تتعلق بتقييم مالية الشركات لجهة أرصدها في المصارف والقروض المسجلة عليها، والموازنة بينها. فالشركة المقترضة من المصرف مجبرة على تسديد القرض، أما بالنسبة إلى رصيدها في المصرف فهناك سؤال: هل ستحصل عليه فعلاً؟ الجواب غير أكيد. لذا، كنا نعرض على الشركات اعتماداً على النصوص الموجودة بين القرارين، أو نتحفظ على بند البيانات المالية، أو نتحفظ على بند أرصدة في المصارف، لأنه ليس من المؤكد أن الشركات تستطيع تحريك هذه الأرصدة.

■ لقد سبق أن أصدر وزير المالية السابق غازي وزيي القرار 893 الذي يفرض تسجيل العمليات بحسب سعر الصرف في تاريخ إجراء العملية. كيف كان تأثير ذلك؟ هذا القرار مخالف للقانون بشكل مطلق، فالوزير الذي يمثل السلطة، لا يستطيع إلزامنا بما يخالف القانون. فمن البسط الأمور أنه لا يمكن الحصول على مستند رسمي بسعر الصرف. والواقع، إن قرار الوزير استند إلى المادة 25 من قانون حماية المستهلك التي تخض المستهلك النهائي الذي يشتري

اتفاق، بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على استمرارها وإطالة أجلها إلى أقصى وقت ممكن، حتى يعقموا اليأس على الناس، ويتخلصوا من العجز الذي نتج من سياساتهم الخاطئة

هناك بالفعل شركات تعتمد

صرف عذة متداولة، ما بين سعر صرف رسمي، وصيرفة، والدولار المصرفي واسعار السوق.. تعذدية الاسعار تمنعنا من الاعتماد عليها لكي نطبق المعيار 29، لأنه ليس هناك سعر صرف محدد لتحويل الارصدة بالعملة الأجنبية على أساسه. هذا العائق الأول وهو صعب جداً، إذ يجعل من المستحيل علينا أن نُصدر بيانات مالية غير معتمدة على سعر رسمي. - ينض المعيار 29 على أن نلحق السوق، أي أن نسعر بشكل متتابع، وهذا التسارع في تصاعد نسبة التضخم يجعل من المستحيل أن نتابع حركة المال لأن الأمور تختلف من شهر إلى آخر حسب اختلاف التضخم. لذا، نحن بحاجة إلى وجود جهة رسمية تُصدر نسب التضخم بحسب تغيرها. أخيراً، ولأول مرة، حصلنا على تحديد رسمي لنسبة التضخم من إدارة الإحصاء المركزي التي لم تكن في السابق توزع نسب التضخم أو تعتمدنا على مسؤوليها، ولكن حتى إذا استمرت إدارة الإحصاء المركزي التي لم تكن في السابق توزع نسب التضخم أو تعتمدنا على مسؤوليها، ولكن

إذاً، ماذا ننتظر من مصرف يُصدر بيانات بهذه الحقة، هو يفعل ذلك لأنه يعرف أنه محمي سياسياً من كل السلطة. هذه الحماية مقابل تغطيته لكل التجاوزات وعمليات الهدر الممنهجة التي أتبعها السياسيون على مدى 30 عاماً، ما أوصل الدولة إلى هذه الأزمة غير المسبوقة. فكان يستدين ثم يغطي هذا الدين بدين آخر بفوائد مرتفعة جداً من أجل سد العجز المالي الذي شهدته الموازنات العامة المتتالية.

■ في عام 2018 اعتمد مصرف لبنان المعيار رقم 9 في ما يخص الخسائر المتوقعة، وعندما بدأت الأزمة جمد مصرف لبنان هذا التعميم وكأنه لم يكن موجوداً. كيف تفهمون هذه الخطوة؟ عندما يستطيع المصرف المركزي أن يصدر تعاميم يتحكم من خلالها بالمودعين ويحقوقهم لحساب المصارف، فهو قادر أن يفعل أي شيء، خصوصاً أن هناك سلطة سياسية تتولى حمايته. اقرؤوا مشروع قانون الكابيتال كونترول المعروف على مجلس النواب، إذ إنه يُعطي للجنة الوزارية صلاحيات التحكم بأموال الناس من دون حساب. هذا الأمر كان مصرف لبنان شاهداً عليه وكانت الأمور بيده.

حق تصنيف من يتاح له تحويل المال إلى الخارج للتعليم أو الطباية أو فتح حساب وما إلى ذلك.. هم يعطون بهذا القانون صلاحيات للجنة غير متخصصة، ويتركون لها أمر التشريع. لقد تركوا الأزمة تتفاعل على مدى أربع سنوات الماضية، واليوم يريدون أن يُشرعوا التحويلات.. عن أي تحويلات يتحدثون بعدما حوِّلت عشرات مليارات الدولارات إلى الخارج. كل ما تقوم به السلطاتان التشريعية والتنفيذية هو اعتماد الزمن كوسيلة للحل.

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

ما صفة وجود مجموعة من شركات

التدقيق المحاسبي الكبرى، تحاول أن تفرض على نقابة خبراء المحاسبة

لبنانية خيار التخلي عن التطبيق السليم للمعايير المتبعة في التدقيق المحاسبي؟ برزت آراء عدة في هذا الموضوع ولا سيما أنه يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. يشير هذا المعيار إلى أنه عندما يسجل التضخم معدلاً سنوياً يفوق 100%، يتوجب على المؤسسات الاعتماد على النسب المتضخم لتقييم الحسابات بناءً على سعر الصرف. هناك

دراسة

اذت الازمة المالية والنقدية الى تدهور حاد في القوة الشرائية للاجور، ووقوم غالبية الاسر تحت الخط الأدنى للفقر، وتدهور الامن الغذائي عموماً، بحسب تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للامن الغذائي (IPC)، الصادر بين شهري ايلول وكانون الاول 2022، فإن نحو 1,98 مليون لبناني مقيم ونازح سوري مع اهل 5,634 مليون مقيم، او ما يعادل 37%، يعانون من انعدام الامن الغذائي، ويتوقع ان يرتفع العدد بين كانون الثاني ونيسان 2023 إلى 2,26 مليون اي ما يعادل 42% من السكان

في محاولة لتقدير عتبة الحد الأدنى للإنفاق اليومي على الغذاء، جرت الاستعانة بالبيانات المتاحة الموجودة، ودمج المنهجيات المستخدمة في تقدير «سلة الحد الأدنى للإنفاق»، تُعزّف هذه السلة بأنها اداة تساعد صنّاع القرار لتحديد مقدار معدّل كلفة الاحتياجات الأساسية أو الضرورية المنخفضة أو الموسمية للأسرة الواحدة، والتي يمكن تغطيتها من خلال السوق المحلي في سياق محدود ولفترة زمنية معينة، وتُعرّف الاحتياجات الأساسية (أو الضرورية) بأنها السلع والخدمات الأساسية المطلوبة على أساس منتظم أو موسمي من قبل الاسر لضمان البقاء على قيد الحياة ومستويات العيشة الدنيا، من دون اللجوء إلى البيات التكيف السلبية، أو المساس بصحتهم وكرامتهم واصلوهم الأساسية لشبل عيشهم». كما أن سلة الحد الأدنى من الإنفاق، هي حدّ نقدي (كلفة هذه السلع والمرافق والخدمات والموارد) مكافئ من ناحية المفهوم لخطّ الفقر، وهو يصف كلفة تلبية احتياجات اساسية مدة شهر واحد، وبما أن السلة تضع حدّاً تقديماً لما هو مطلوب لتغطية الاحتياجات الأساسية، فإن الاسر التي تقلّ نفقاتها عن حدود هذه السلة، تُعرّف بأنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وتُستخدم «سلة الحد الأدنى من الإنفاق» في الأدبيات والبحوث المتعلقة بالفقر في المخام الأول، والنسبة المئوية للأسر الفقيرة بين السكان، أي الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا تحتوي هذه السلة، بالضرورة، على جميع الاحتياجات الأساسية للأسرة، إنما تحصر الاحتياجات التي تغطيها الاسر كلياً أو جزئياً من خلال السوق، وفي السياقات التي تعدّ فيها الكهرباء حاجة أساسية، ولكنها غير متوفرة للسكان المعنيين، لا ينبغي تضمينها في السلة. وإذا تمّ توفير المأوى مجاناً، أو إذا تمّ توفير التعليم مجاناً، فلن يتم تسجيل هذه الاحتياجات واكلها في السلة.

منهجيات إنشاء «سلة الحد الأدنى من الإنفاق»
هناك طرق مختلفة لإنشاء سلة الحد الأدنى من الإنفاق، فيحسب دليل البنك الدولي للفقر وعدم المساواة،

إن نقطة البداية النموذجية لإنشاء السلة، هي تقدير كلفة الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية، والتي تكون عادة بـ2100 سعرة حرارية للفرد يومياً وفقاً لمعايير «3Sphere»، علماً بأن كلفة 2100 سعرة حرارية تختلف باختلاف النظام الغذائي للأسر الذي يعتمد على وضعها الاقتصادي. ثم تُضاف كلفة الاحتياجات الأساسية الأخرى غير الغذائية.

هناك مناهج عدّة لتحديد المواد الغذائية وغير الغذائية التي يجب أن تكون في سلة الحد الأدنى من الإنفاق:

- الأول: نهج يعتمد على الإنفاق، ويركّز على الطلب الفعال. هو منهج مستخد على نطاق واسع لتعريف خطوط الفقر الوطنية بناء على تحديد الاحتياجات وفقاً لنفقات الاسر الفقيرة الشهرية. وتعكس هذه السلة الأكاليف الحقيقية، بناء على أنماط الاستهلاك المحدّدة من خلال مسح الاسر وتقييمات الأسواق وتوصيفات نفقات الاسر وغيرها من بيانات الاسر الاقتصادية. نجاح هذه المقاربة القائم على النفقات، الأدنى للإنفاق»، تُعزّف هذه السلة بأنها اداة تساعد صنّاع القرار لتحديد مقدار معدّل كلفة الاحتياجات الأساسية أو الضرورية المنخفضة أو الموسمية للأسرة الواحدة، والتي يمكن تغطيتها من خلال السوق المحلي في سياق محدود ولفترة زمنية معينة، وتُعرّف الاحتياجات الأساسية (أو الضرورية) بأنها السلع والخدمات الأساسية المطلوبة على أساس منتظم أو موسمي من قبل الاسر لضمان البقاء على قيد الحياة ومستويات العيشة الدنيا، من دون اللجوء إلى البيات التكيف السلبية، أو المساس بصحتهم وكرامتهم واصلوهم الأساسية لشبل عيشهم». كما أن سلة الحد الأدنى من الإنفاق، هي حدّ نقدي (كلفة هذه السلع والمرافق والخدمات والموارد) مكافئ من ناحية المفهوم لخطّ الفقر، وهو يصف كلفة تلبية احتياجات اساسية مدة شهر واحد، وبما أن السلة تضع حدّاً تقديماً لما هو مطلوب لتغطية الاحتياجات الأساسية، فإن الاسر التي تقلّ نفقاتها عن حدود هذه السلة، تُعرّف بأنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وتُستخدم «سلة الحد الأدنى من الإنفاق» في الأدبيات والبحوث المتعلقة بالفقر في المخام الأول، والنسبة المئوية للأسر الفقيرة بين السكان، أي الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا تحتوي هذه السلة، بالضرورة، على جميع الاحتياجات الأساسية للأسرة، إنما تحصر الاحتياجات التي تغطيها الاسر كلياً أو جزئياً من خلال السوق، وفي السياقات التي تعدّ فيها الكهرباء حاجة أساسية، ولكنها غير متوفرة للسكان المعنيين، لا ينبغي تضمينها في السلة. وإذا تمّ توفير المأوى مجاناً، أو إذا تمّ توفير التعليم مجاناً، فلن يتم تسجيل هذه الاحتياجات واكلها في السلة.

- الثاني: منهج قائم على الحقوق أي على أساس الاحتياجات المقدّرة. تنطوي هذه المقاربة على الوصول إلى كامل الحقوق المعرّفة في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الذي يحمي حق الأشخاص المتضرّرين من الأزمات بالوصول إلى الغذاء ومياه الشرب والصابون والملابس والمأوى والرعاية الصحية المنقّدة للحياة. ومعايير Sphere الإنسانية مبنية على هذا التعريف إضافة إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية والوقاية من الأمراض المعدية والتعليم. وتُحدّد هذه الحاجات غير الغذائية مع مراعاة للمعايير القطاعية الوطنية. في

بعض الحالات، لم تحدّد معايير قطاعية دولية ومحلية، ما يتيح استخدام المعايير المجتمعية.

الثالث: منهج هجين يجمع عناصر بـ2100 سعرة حرارية للفرد يومياً وفقاً لمعايير «3Sphere»، علماً بأن كلفة 2100 سعرة حرارية تختلف باختلاف النظام الغذائي للأسر الذي يعتمد على وضعها الاقتصادي. ثم تُضاف كلفة الاحتياجات الأساسية الأخرى غير الغذائية.

هناك مناهج عدّة لتحديد المواد الغذائية وغير الغذائية التي يجب أن تكون في سلة الحد الأدنى من الإنفاق:

- الأول: نهج يعتمد على الإنفاق، ويركّز على الطلب الفعال. هو منهج مستخد على نطاق واسع لتعريف خطوط الفقر الوطنية بناء على تحديد الاحتياجات وفقاً لنفقات الاسر الفقيرة الشهرية. وتعكس هذه السلة الأكاليف الحقيقية، بناء على أنماط الاستهلاك المحدّدة من خلال مسح الاسر وتقييمات الأسواق وتوصيفات نفقات الاسر وغيرها من بيانات الاسر الاقتصادية. نجاح هذه المقاربة القائم على النفقات، الأدنى للإنفاق»، تُعزّف هذه السلة بأنها اداة تساعد صنّاع القرار لتحديد مقدار معدّل كلفة الاحتياجات الأساسية أو الضرورية المنخفضة أو الموسمية للأسرة الواحدة، والتي يمكن تغطيتها من خلال السوق المحلي في سياق محدود ولفترة زمنية معينة، وتُعرّف الاحتياجات الأساسية (أو الضرورية) بأنها السلع والخدمات الأساسية المطلوبة على أساس منتظم أو موسمي من قبل الاسر لضمان البقاء على قيد الحياة ومستويات العيشة الدنيا، من دون اللجوء إلى البيات التكيف السلبية، أو المساس بصحتهم وكرامتهم واصلوهم الأساسية لشبل عيشهم». كما أن سلة الحد الأدنى من الإنفاق، هي حدّ نقدي (كلفة هذه السلع والمرافق والخدمات والموارد) مكافئ من ناحية المفهوم لخطّ الفقر، وهو يصف كلفة تلبية احتياجات اساسية مدة شهر واحد، وبما أن السلة تضع حدّاً تقديماً لما هو مطلوب لتغطية الاحتياجات الأساسية، فإن الاسر التي تقلّ نفقاتها عن حدود هذه السلة، تُعرّف بأنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وتُستخدم «سلة الحد الأدنى من الإنفاق» في الأدبيات والبحوث المتعلقة بالفقر في المخام الأول، والنسبة المئوية للأسر الفقيرة بين السكان، أي الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا تحتوي هذه السلة، بالضرورة، على جميع الاحتياجات الأساسية للأسرة، إنما تحصر الاحتياجات التي تغطيها الاسر كلياً أو جزئياً من خلال السوق، وفي السياقات التي تعدّ فيها الكهرباء حاجة أساسية، ولكنها غير متوفرة للسكان المعنيين، لا ينبغي تضمينها في السلة. وإذا تمّ توفير المأوى مجاناً، أو إذا تمّ توفير التعليم مجاناً، فلن يتم تسجيل هذه الاحتياجات واكلها في السلة.

الثاني: منهج قائم على الحقوق أي على أساس الاحتياجات المقدّرة. تنطوي هذه المقاربة على الوصول إلى كامل الحقوق المعرّفة في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الذي يحمي حق الأشخاص المتضرّرين من الأزمات بالوصول إلى الغذاء ومياه الشرب والصابون والملابس والمأوى والرعاية الصحية المنقّدة للحياة. ومعايير Sphere الإنسانية مبنية على هذا التعريف إضافة إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية والوقاية من الأمراض المعدية والتعليم. وتُحدّد هذه الحاجات غير الغذائية مع مراعاة للمعايير القطاعية الوطنية. في

بعض الحالات، لم تحدّد معايير قطاعية دولية ومحلية، ما يتيح استخدام المعايير المجتمعية.

الثالث: منهج هجين يجمع عناصر بـ2100 سعرة حرارية للفرد يومياً وفقاً لمعايير «3Sphere»، علماً بأن كلفة 2100 سعرة حرارية تختلف باختلاف النظام الغذائي للأسر الذي يعتمد على وضعها الاقتصادي. ثم تُضاف كلفة الاحتياجات الأساسية الأخرى غير الغذائية.

هناك مناهج عدّة لتحديد المواد الغذائية وغير الغذائية التي يجب أن تكون في سلة الحد الأدنى من الإنفاق:

- الأول: نهج يعتمد على الإنفاق، ويركّز على الطلب الفعال. هو منهج مستخد على نطاق واسع لتعريف خطوط الفقر الوطنية بناء على تحديد الاحتياجات وفقاً لنفقات الاسر الفقيرة الشهرية. وتعكس هذه السلة الأكاليف الحقيقية، بناء على أنماط الاستهلاك المحدّدة من خلال مسح الاسر وتقييمات الأسواق وتوصيفات نفقات الاسر وغيرها من بيانات الاسر الاقتصادية. نجاح هذه المقاربة القائم على النفقات، الأدنى للإنفاق»، تُعزّف هذه السلة بأنها اداة تساعد صنّاع القرار لتحديد مقدار معدّل كلفة الاحتياجات الأساسية أو الضرورية المنخفضة أو الموسمية للأسرة الواحدة، والتي يمكن تغطيتها من خلال السوق المحلي في سياق محدود ولفترة زمنية معينة، وتُعرّف الاحتياجات الأساسية (أو الضرورية) بأنها السلع والخدمات الأساسية المطلوبة على أساس منتظم أو موسمي من قبل الاسر لضمان البقاء على قيد الحياة ومستويات العيشة الدنيا، من دون اللجوء إلى البيات التكيف السلبية، أو المساس بصحتهم وكرامتهم واصلوهم الأساسية لشبل عيشهم». كما أن سلة الحد الأدنى من الإنفاق، هي حدّ نقدي (كلفة هذه السلع والمرافق والخدمات والموارد) مكافئ من ناحية المفهوم لخطّ الفقر، وهو يصف كلفة تلبية احتياجات اساسية مدة شهر واحد، وبما أن السلة تضع حدّاً تقديماً لما هو مطلوب لتغطية الاحتياجات الأساسية، فإن الاسر التي تقلّ نفقاتها عن حدود هذه السلة، تُعرّف بأنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وتُستخدم «سلة الحد الأدنى من الإنفاق» في الأدبيات والبحوث المتعلقة بالفقر في المخام الأول، والنسبة المئوية للأسر الفقيرة بين السكان، أي الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا تحتوي هذه السلة، بالضرورة، على جميع الاحتياجات الأساسية للأسرة، إنما تحصر الاحتياجات التي تغطيها الاسر كلياً أو جزئياً من خلال السوق، وفي السياقات التي تعدّ فيها الكهرباء حاجة أساسية، ولكنها غير متوفرة للسكان المعنيين، لا ينبغي تضمينها في السلة. وإذا تمّ توفير المأوى مجاناً، أو إذا تمّ توفير التعليم مجاناً، فلن يتم تسجيل هذه الاحتياجات واكلها في السلة.

- الثاني: منهج قائم على الحقوق أي على أساس الاحتياجات المقدّرة. تنطوي هذه المقاربة على الوصول إلى كامل الحقوق المعرّفة في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الذي يحمي حق الأشخاص المتضرّرين من الأزمات بالوصول إلى الغذاء ومياه الشرب والصابون والملابس والمأوى والرعاية الصحية المنقّدة للحياة. ومعايير Sphere الإنسانية مبنية على هذا التعريف إضافة إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية والوقاية من الأمراض المعدية والتعليم. وتُحدّد هذه الحاجات غير الغذائية مع مراعاة للمعايير القطاعية الوطنية. في

بعض الحالات، لم تحدّد معايير قطاعية دولية ومحلية، ما يتيح استخدام المعايير المجتمعية.

الثالث: منهج هجين يجمع عناصر بـ2100 سعرة حرارية للفرد يومياً وفقاً لمعايير «3Sphere»، علماً بأن كلفة 2100 سعرة حرارية تختلف باختلاف النظام الغذائي للأسر الذي يعتمد على وضعها الاقتصادي. ثم تُضاف كلفة الاحتياجات الأساسية الأخرى غير الغذائية.

بالاستعانة بنتائج مسح الأسر في لبنان لعام 2011-2012، من أجل رسم صورة تقريبية عن سلة الاستهلاك الغذائية استناداً إلى النظام الغذائي اللبناني. تم إعادة تقدير مكونات هذه السلة لتعطينا 2100 وحدة حرارية للفرد يومياً بحسب معايير Sphere.

في السياق، في هذه الدراسة سوف نستخدم مزيجاً من المنهجيتين؛ سنقوم

بحسب هذا الخط كلفة السلع

السلة الغذائية في لبنان وكلفتها في كانون الثاني 2023				
السلة	الوزن المحدد من وزارة الاقتصاد (غرام)	سعر السلعة بحسب الوزن في وزارة الاقتصاد (ليرة لبنانية)	الوزن بالسلة لتحصيل (ليرة لبنانية)	السعر بالسلة (ليرة لبنانية)
لبننة	500	191,292	50	19,129
بيض (عدد)	30	205,436	1	6,848
دجاج	1000	143,384	100	14,338
لحمة	1000	520,321	50	26,016
زيت فلي (غرام)	3220	494,907	30	4,611
عدس	1000	86,830	50	4,342
رز	1000	56,418	50	2,821
عكاوي	1000	527,720	30	15,832
خبز	1000	33,033	100	3,303
موز	1000	26,814	70	1,877
سكر	3312	51,657	20	1,033
زيت زيتون (غرام)	1000	1,254,313	20	7,574
فاصوليا بيضاء	1000	87,548	50	4,377
بندورة	1000	34,762	50	1,738
نفاخ	1000	32,587	70	2,281
بطاطا	1000	19,997	130	2,600
خير ابيض	812	27,000	130	4,323
قهوة	200	92,053	130	13,808
شاي	454	249,000	20	10,969
كلفة إنفاق الحد الأدنى للغذاء للفرد في لبنان (ليرة) بتاريخ كانون الثاني 2023				147,820.2
كلفة إنفاق الحد الأدنى للغذاء للفرد في لبنان (دولار) بتاريخ كانون الثاني 2023				\$ 2.55

* سعر صرف الليرة مقابل الدولار 58,000

من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

محاكاة لتغير اوزان سلة الاستهلاك بين كانون الاول 2013 وكانون الثاني 2023						
البواب الإنفاق	التنفيقات (أ)	مؤشر ل1 2013	مؤشر ل1 2023	عدد مرات الزيادة بين مؤشر ل1 2013 ومؤشر 2023 ل2	توزع دخل بقيمة مليون ليرة بحسب التنفيقات لبيون الإنفاق (3) = (1,000,000 ل.ل * % (3) * (2))	تطبيق الزيادة بالأسعار على الدخل في عام 2013 الجديدة
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	20.6	100	8928.41	89.28	206,000	18,392,525
مشروبات روحية وتبغ وتبناك	1.6	100	7097.56	70.98	16,000	1,135,610
اللبسة والأحذية	5.4	100	11309.53	113.10	54,000	6,107,146
إيجار	3.4	100	167.7	1.68	34,000	57,018
القيمة التجارية للمالكين	13.2	100	145.71	1.46	132,000	192,337
ماء وغاز وكهرباء ومرحوفات أخرى	11.9	100	1789.01	17.89	119,000	2,128,922
اثاث وتجهيزات منزلية وصيانة للمنزل	3.7	100	7730.47	77.30	37,000	2,860,274
الصحة	7.8	100	1735.89	17.36	78,000	1,353,994
التقل	13.1	100	5090.24	50.90	131,000	6,668,214
الاتصالات	4.6	100	866.6	8.67	46,000	398,636
الاستجمام والسليقة والثقافة	2.3	100	2629.06	26.29	23,000	604,684
التعليم	5.9	100	537.82	5.38	59,000	317,314
مطاعم و فنادق	2.6	100	12608.06	126.08	26,000	3,278,096
سلع وخدمات متفرقة	4	100	5001.65	50.02	40,000	2,000,660
مجموع الدخل الجديد (ليرة)						45,495,429
الكلفة بالدولار (سعر الصرف يساوي 58,000 مقابل الدولار الواحد)						784

8,14 دولار يوهياً لتغطية الحاجات الأساسية للفرد الواحد

تقديرات خطّ الفقر في لبنان لعام 2022

لتغطية هذا القدر من السعرات، وكانت إدارة الإحصاء المركزي قدّرت عام 2015 خطّ الفقر الغذائي (أو المدفّع) بالتعاون مع البنك الدولي بقيمة 1,480,500 ليرة سنوياً للفرد، أي نحو 4,056 ليرة يومياً (2,675 دولار في حينه على سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطيّاً). وذلك بالاستناد إلى معطيات المسح الذي جرى تنفيذه في عام 2011-2012. وتشمل السلة التي احتسب على أساسها خطّ الفقر الغذائي منتجات عديدة.

وعلى افتراض أن السلة الغذائية للأسرة العائدة لعام 2012 بقيت على حالها لجهة النوعية والكمية، فإن تحديث خطّ الفقر الغذائي في هذه الدراسة يقتصر على متابعة تطوّر أسعار السلع في ضوء موجة التضخّم الحالية في ظل غياب المعطيات الإحصائية الوطنية الجديدة التي تسمح بتحديث سلة الاستهلاك وتنقيحاتها، على نحو يباخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والنقدية الكبيرة التي عرفها لبنان في السنوات القليلة الماضية.

هكذا يتبيّن أن كلفة السلة الغذائية للفرد في اليوم باتت تساوي 147 ألف ليرة، أي ما يُقدّر بـ 2,55 دولار على سعر صرف يبلغ 58000 ليرة مقابل الدولار، في كانون الثاني 2023، وهو ما يعني أن الفرد الواحد يحتاج إلى 76,5 دولار شهرياً لتأمين الحد الأدنى من الغذاء الذي يتوافق مع المعايير الإنسانية المتفق عليها دولياً. وقد اعتمدنا في هذا التقدير على الأسعار التي تنشرها يومياً وزارة الاقتصاد بالاعتماد على البيانات التي تجمعها من معظم مراكز البيع في لبنان، في حين تكثفي إدارة الإحصاء المركزي بنشر بيانات شهرية عن مؤشّر أسعار المستهلك.

خط الفقر غير الغذائي

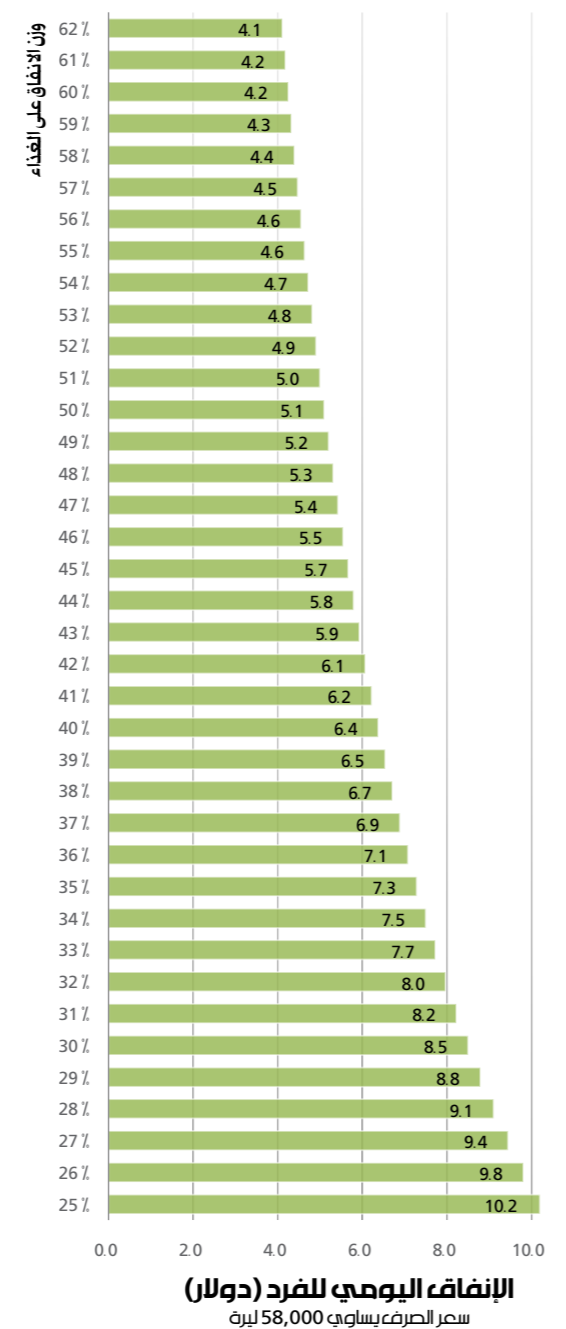
في دراسة إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي استخدمت بيانات من المجموعة المرجعية لاحتساب خطّ الفقر غير الغذائي، وتتكوّن هذه المجموعة من الاسر القادرة على تلبية حاجاتها الأساسية، أي التي تكف مباشرة فوق عتبة الفقر. وتبيّن أن الإنفاق على الحاجات غير الغذائية في عام 2015، كان يساوي تقريباً 68,7% من إجمالي إنفاق هذه المجموعة.

ولتقدير خطّ الفقر (الغذائي وغير الغذائي) اعتمدت الدراسة، المعادلة الآتية:
خطّ الفقر = خطّ الفقر الغذائي / (1 - نسبة الإنفاق على غير الغذاء)
هكذا يصبح خطّ الفقر الغذائي وغير الغذائي الوسطي لكائون الثاني 2023 على النحو الآتي:
* خطّ الفقر = خطّ الفقر الغذائي / (1 - نسبة الإنفاق على غير الغذاء)
= (147,820,2 / (0,687-1)) = 472,269
ليرة لبنانية، أي ما يعادل 8,14 دولار أميركي يومياً للفرد في حال استخدمنا نفس النسبة لغير الغذاء من الإنفاق للفرد، والصادرة في دراسة عام 2015 المذكورة. ومن خلال هذه المقاربة، تقدّر حاجة الفرد اليومية لتأمين احتياجاته الأساسية بمبلغ 8,14 دولار، ما يعني أن الفرد يحتاج إلى 244,2 دولار شهرياً. وحيث أن تضخم الأسعار لم يكن متساوياً لكل بنود الإنفاق في مؤشّر

أسعار المستهلك، فقد شهدت أسعار الغذاء والمشروبات والملبس والمطاعم ارتفاعاً كبيراً في أسعارها منذ بداية الأزمة تخطّي 100%، قمنا بإعادة تقدير أوزان سلة الاستهلاك (نظرياً) لتقدير حجم الإنفاق على الغذاء بناء على ارتفاع الأسعار:
نتيجة لارتفاع غير المتساوي في أسعار بنود السلة الاستهلاكية، لم يعد ممكناً تسجيل النسب ذاتها في سلة الاستهلاك بعد تسجيل بند الغذاء ارتفاعاً تخطّي 8000% (80,9 مرّة) مقارنة مع عام 2013 التي احتسبت أسعار السلة انطلاقاً منها. ولتقدير التغير في أوزان بنود الاستهلاك، انطلقنا من تقدير متوسط الدخل يساوي حصة الفرد من الناتج في سنة الأساس، والتي كانت تساوي 7933 دولاراً في عام 2013، أي 661 دولاراً شهرياً (ما كان يوازي مليون ليرة بحسب سعر الصرف حينها)، ثم قمنا بإعادة توزيع هذا المبلغ، مع الأخذ في الاعتبار الارتفاع التراكمي في الأسعار بين كانون أول 2013 وكانون الثاني 2023، والذي بلغ معدّلات هائلة بسبب الأزمة المالية والنقدية التي امت بالاقصاد اللبناني وعثرت تركيبة وأوزان بنود السلة الاستهلاكية. وقد اعتمدنا هذه الطريقة نظراً إلى تعدّر إجراء

نشرت هذه الدراسة في النشرة الاقتصادية - العدد التاسع التي يصدرها المركز الاستشاري للدراسات والتوليف

تغيّر وزن الإنفاق على الغذاء حسب الإنفاق اليومي للفرد

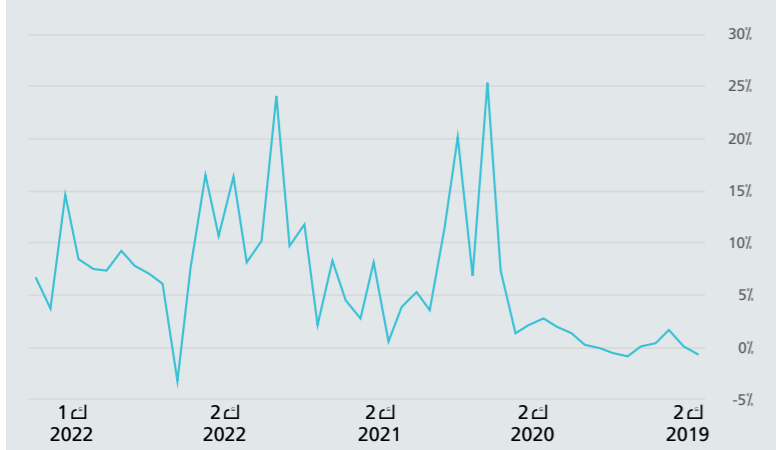


الإنفاق اليومي للفرد (دولار)
سعر الصرف يساوي 58,000 ليرة

مؤشر

مهما أطلقوا عليه هو انفجار تضخمي

معدلات التضخّم كل شهر مقارنة مع الشهر السابق



تراكم التضخّم في لبنان منذ مطلع عام 2019 ولغاية نهاية عام 2022 إلى 1807,5%. لم يحصل الأمر دفعة واحدة، إنما بوتيرة متفاوتة زمنياً. سجّلت سرعة فائقة أحياناً، وسرعات أقلّ في أحيان أخرى. ورغم أن الأسعار شهدت فترات من تسارع الارتفاع إلا أن الاقتصاديين يمثّلون في تسميتها تضخماً مفرطاً كما يحصل في زيمبابوي مثلاً وفنزويلا، إذ يعتقدون أن التضخّم سريع لكنه ليس مفرطاً بعد. لكن بمعزل عن التوصيف، فإن الانفجار التضخمي حصل بالفعل وخلق موجات وطفرات منه مرتبطة حكماً بمجموعة عوامل من أبرزها سرعة ارتفاع سعر

الدولار مقابل الليرة، وتباطؤ الاستجابة الرسمية للتعامل مع الأزمة بشكل عام، وجاءت النتيجة على شكل مزيد من الحرمان المستدام في مجالات أساسية مثل الصحة والنقل والتعليم، هذا النوع من الحرمان سيكون له أثر مباشر وكبير على الأسر، وسيمدّد لسنوات مقبلة.

حتى الآن، ما زالت حركة الدولار تتجاوز بسرعتها التضخّم. ورغم أن الدولار يتحرّك صعوداً في فترات معينة ثم يعود إلى الاستقرار، إلا أن هذا الأمر يحصل في فترات زمنية متقاربة ما يجعل سرعة الدولار أكبر بكل ما يتضمنه الأمر من مخاطر على القدرات الشرائية والأوضاع الاجتماعية للأسر المقيمة في لبنان. موجات التضخّم تحاول دائماً أن تلحق بموجات ارتفاع سعر الصرف من دون أن تتساوى معه، وترافق ذلك في الستين الماضية مع رفع الدعم عن السلع خلال ما عرّز هذه الموجات.

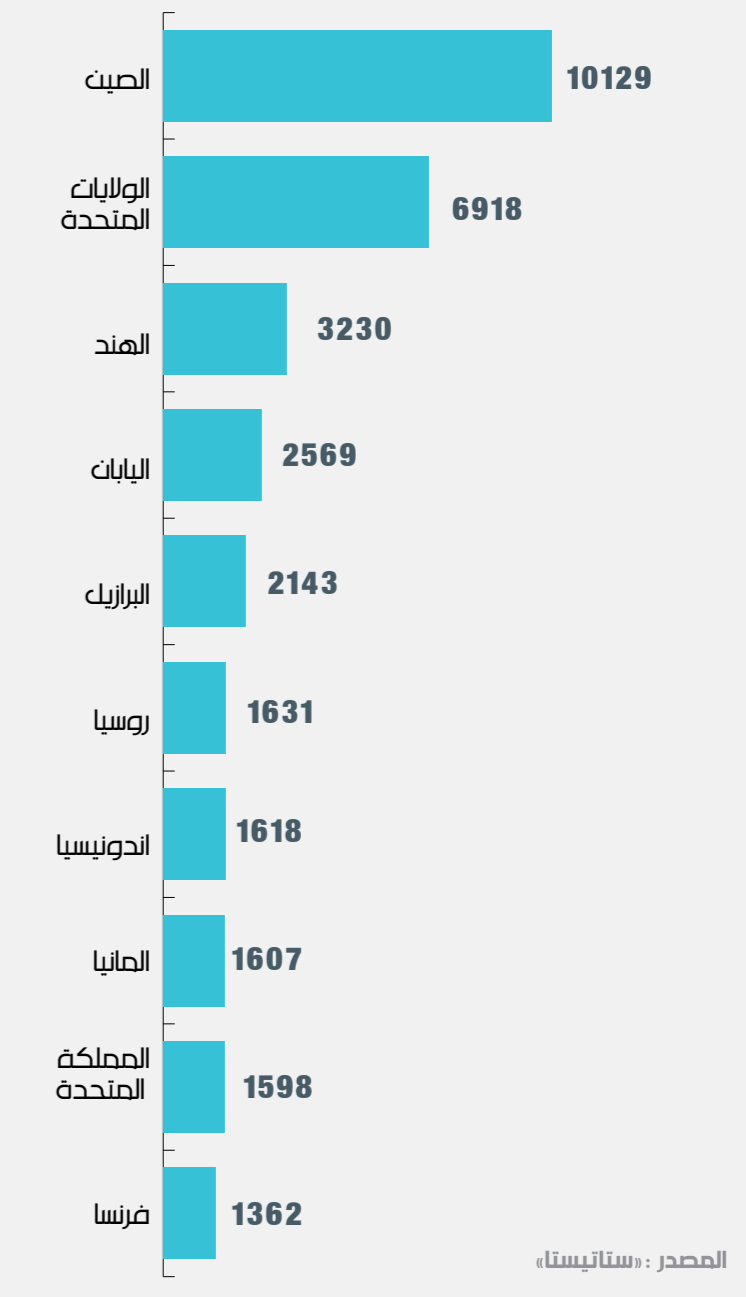
هذا التسارع في معدل التضخّم يمكن أن يُلاحظ من خلال احتساب معدّل التضخّم الشهري، أي نسبة ارتفاع الأسعار قياساً على الشهر الذي سبقه بدلاً من احتساب معدّل التضخّم نسبة إلى نفس الشهر في السنة السابقة. صحيح أن قياس الأسعار في شهر ما مع الشهر الذي يسبقه يعكس بعض الفروقات التي قد تنجم عن أسعار وخدمات موسمية، إلا أن هذا الأمر قد يصلح فقط لقياس معدل التضخّم الآتي، ولا يعكس بالضرورة وقائع ما يحصل ضمن الفترات الأطول زمنياً.

التسارع في التضخّم المُقاس على أساس الأسعار المسجّلة في شهر ما، مقارنة مع الشهر الذي سبقه، يُظهر مستوى الصدمة التي يتلقاها المستهلك، وبلغ أعلى معدّل تضخّم على هذا الأساس، منذ بداية الأزمة، نحو 24% في تموز 2021. وأعلى بند سجّل تضخماً في ذلك الشهر هو بند أسعار الصّحة التي زادت بنسبة 139% في شهر واحد. وفي الشهر نفسه، ارتفعت أيضاً كلفة النقل بنسبة 24,5% تزامناً مع رفع مصرف لبنان جزءاً كبيراً من الدعم عن المحروقات.

منذ تشرين الأوّل 2019، بلغ معدّل الارتفاع الشهري في الأسعار نحو 8%، وهو ما يشير إلى أن التسارع في التضخّم كان كبيراً على مدى ثلاث سنوات. ومع ذلك لم يتورّع هذا الارتفاع بشكل متساو على الأشهر بل كان معدل التضخّم الشهري قياساً على الشهر الذي سبق، يصل أحياناً إلى أكثر من 15%، وينخفض في أشهر أخرى إلى ما دون 5%.

لضمان وتيرة استهلاك الأجهزة الإلكترونية احتكار «الصيانة»

ايرز الدول المنتجة للنفقات الالكترونية في عام 2019
الكمية (الفن صت مئرب)



المصدر: «ستاتيسيا»

علي عواد

تخيل أن تتفق الآف الدولارات لشراء سيارة، ثم تكتشف بعد سنتين من قيادتها، أن تلك الصوت المزعج الصادر منها لا يمكن صيانته عند الميكانيكي. لأن العطل صعب التصليح، بل لأن الشركة المنتجة قامت عمداً بهندسة تصميم يهدف إلى أمرين: أولاً، جعلها وحدها قادرة على صيانة السيارة في مراكزها. وثانياً، دفع المستهلك إلى شراء منتج جديد. وهذا ما يحصل منذ سنوات في عالم الإلكترونيات من الهواتف إلى أجهزة الحواسيب اللوحية والمحمولة، في سلوك يجعل المستخدم اسير خيارات محدودة. فما هي الأساليب الاحتمالية التي تعتمدها الشركات؟ وما هو انعكاس هذا السلوك على الطبقات الفقيرة والبيئة؟

في البدء كان تغيير بطارية الهاتف الخليوي أمراً بسيطاً. استبدال بطارية هاتف «نوكيا» المحمول كان أشبه باستبدال بطارية جهاز التحكم بالتحليق، حتى الحواسيب المحمولة كانت كذلك. وينطبق ذلك أيضاً على غالبية المكونات التي تدخل في صناعة الأجهزة الإلكترونية بالنسبة إلى مجال الصيانة. إنما الآن باتت شركات التكنولوجيا تستخدم جميع أنواع الجيل التي تصعب عملية الصيانة حتى تبقى مستحكرة من قبلها. فعلى سبيل المثال، تلجأ بعض الشركات إلى استخدام براء لا يوجد لها مكافئ إلا لدى الشركة. شركات أخرى ترفض نشر خريطة التصميم، ما يعقد عملية الصيانة، ومنهم من يعتمد أموراً أكثر احتمالية مثل لصق مكونات الجهاز معاً فيصعب إعادة جمعها كما كانت تماماً. أمراً صعباً. أو يقومون بلحام المكونات الرئيسية معاً لجعل تحديث

الجهاز وإصلاحه مستحيلًا، أو وضع ملصق يقول إن الكفالة تبطل في حال إزالة الملصق. كل هذه الأمور تجعل تفكيك الجهاز أمراً مستحيلًا من دون إتلافه أو خسارة الكفالة. كذلك يقوم بعضهم برفض بيع قطع الغيار مبرراً ذلك بأن الصيانة مستحيلة أو باهظة الكلفة. كل ذلك، لا يحصل بالصدفة، بل هو نتاج سنوات من الهندسة المتعمدة من قبل شركات التكنولوجيا لاحتكار عملية الصيانة والتحديث. احتفظ الصانعون بخرائط التصميم بمعروفة مكررة: السماح للمستخدم أو لطرف ثالث بصيانة جهازه يمكن أن تؤدي إلى استعمال مكونات أقل جودة، وإن هناك خطراً على بيانات المستخدم، فضلاً عن أن عملية الصيانة الخاطئة قد تؤدي إلى أضرار إضافية. وإضافة إلى ذلك، يقول هؤلاء إن التطورات التكنولوجية باتت متقدمة لدرجة لا تسمح بالصيانة. فعلى سبيل المثال لا يمكن إغفال فضيحة «Throttlegate» التي كشفت أن «أبل» قامت عمداً بإبطاء هواتف «آيفون» الأقدم مع كل تحديث لنظام التشغيل. بززت الشركة قوامها بذلك، بأنه أمر ضروري لحماية بطارية الهواتف الأقل حداثة من «متطلبات الطاقة» التي تحتاجها التطبيقات الجديدة، من دون وجود أي دراسة تقنية تثبت ذلك، إذ كان يمكن أن تقول: استبدلوا البطارية وسيعود الجهاز إلى سرعته المعتادة. لكن نية الشركة أن تدفع المستهلكين إلى شراء المزيد والمزيد. عبر الخدمة الذاتية، والذي سيسمح لمستخدمين بإصلاح أجهزة «آيفون» عن قصد بإبطاء الآف التطبيقات والأدوات التي توفرها «أبل»، لكن «تفليكس» و«أوفيس» و«تيك توك»

تلك المهمة أمراً بيروقراطياً بامتياز، ووضعت المستخدمين في جداول الانتظار لا تنتهي، كما حضرت الصيانة في متاجرهم ما يعني القيادة لساعات طويلة إلى غالبية المستخدمين. «مايكروسوفت» دعمت بشكل عام الحركة ضد «أبل» في الولايات المتحدة، لكن شركات التكنولوجيا تآمرت وتحالفت ضمن مجموعات ضغط لمنع المبتزق الأميركي من تثبيت سلوكهم بقوانين. ولم يحفخوا بذلك، بل تحاليلوا على القوانين التي أقوت بسبب تعاضل النقطة ضدهم، وهنا بعض الأمثلة: «أبل» كانت من أكثر المعارضين علانية لـ«الحق في الصيانة»، ومع تنامي الانتقادات في وجهها، أعلنت الشركة عام 2021 عن برنامج «الصيانة عبر الخدمة الذاتية»، والذي سيسمح للمستخدمين بإصلاح أجهزة «آيفون» الخاصة بهم باستخدام الأجزاء والأدوات التي توفرها «أبل»، لكن على أرض الواقع، جعلت الشركة من

هناك الكثير من الكلام عن صعوبة صيانة الأجهزة الإلكترونية. وأن هذا الأمر يحصل بالتزامن مع تطورها. يحكم خبرتك في هذا المجال، ما هو مدى توافر الكتيبات أو ما يُعرف بالـ«blueprint»، لخرائط اللوحات والمكونات الإلكترونية للأجهزة كافة؟ وماذا تفعل عندما لا يتوفر دليل صيانة؟

إن الصعوبة في مجال صيانة الإلكترونيات أتت مع كل تطور حصل في مجال الأجهزة الإلكترونية. وهو تطور حصل، وما زال يحصل، بوتيرة متسارعة. سابقاً، لم تكن اللوحات الإلكترونية الداخلية للأجهزة تتطلب أدوات وأجهزة صيانة عديدة، بل كانت تمزق بقطع إلكترونية ذات أحجام مناسبة ومسافة بين بعضها البعض. عملياً كان يمكن التعامل معها بالعين المجردة وبأدوات غير مكلفة. لكن مع التطور المتسارع، ازدادت صعوبة الصيانة بعد تحجيم المكونات الإلكترونية وحشرها في يورات (الواح) صغيرة المساحة، ولا سيما بالنسبة إلى الأجهزة الصغيرة بحجمها أساساً، كالهواتف والحواسيب المحمولة، ما أوجب استخدام المجهز وأدوات صيانة دقيقة مكلفة. ومع انتشار الإنترنت أصبح سهلاً تسريب وتبادل بعض خرائط التصميم الخاصة بالأجهزة

هناك الكثير من الكلام عن صعوبة صيانة الأجهزة الإلكترونية. فمن النادر أن تجد شركة مصنعة لجهاز ما ترفق معه المخطط الإلكتروني له أو توفره لمن يطلبه عبر موقعها. وإذا توفر عبر الإنترنت يكون عبر أفراد أو مواقع أخرى نتيجة تسريبه من داخل الشركات الأم. أما بالنسبة إلى الدليل التقني، فإنه في أفضل الحالات هناك شركات توفر للمستهلك ما يعرف بـ«service manual»، وهو عبارة عن كتيب إرشادات لبعض الأعطال البسيطة التي لا تغطي إلا نطاقاً محدوداً من متطلبات الصيانة. إلا أنه يمكن للتقنيين من ذوي الخبرة، الاستفادة من هذه المعلومات ولو على قلتها. وفي حال عدم توافر أي من هذه الملفات، يحاول التقني إجراء مقارنات بين الأجهزة المعطلة وتلك السليمة، أو الاستفادة من معلومات خاصة بأجهزة شركات أخرى مشابهة لتصميم الأولى. ويمكن لخبراء الصيانة القيام بعملية هندسة عكسية لبعض الدوائر الإلكترونية المستخدمة في هذه الأجهزة، وهذا يتطلب جهداً ووقتاً كبيراً. بعبارة أوضح، الشركات قامت بتعقيد مهمة الصيانة.



انتعش. إذ أصبح الطلب على التصليح كبيراً بسبب غلاء الأسعار وضعف القدرة الشرائية لدى الغالبية. وهذا الأمر انعكس أيضاً على مبيع قطع الغيار الجديدة والمستعملة وأجهزة الصيانة. والكفاءة اللبائية في مجال الصيانة موجودة ويمكن تطويرها أكثر إن توافر لها التدريب المناسب والمعدات بأسعار معقولة.

هل تبيّن لك كيف انعكست الأزمة النقدية والمالية التي انفجرت في لبنان قبل بضعة سنوات، على تجربة صيانة الأجهزة؟

صحيح أن الأزمة أثرت سلباً على قطاعات عدة، إلا أنه تبيّن أن مجال صيانة الأجهزة بمختلفها،

عده. وفي عام 2021، أعلنت خدمة جديدة تسمى «خدمة تسلا المحركة»، والتي تنتج لفنيين من الشركة إجراء الإصلاحات في الموقع، بدلاً من مطالبة المستخدمين بإحضار سياراتهم إلى مركز الخدمة.

عملياً، ما تقوم به شركات التكنولوجيا، أنها تدفع المستهلكين إلى شراء سلع جديدة عبر تقليل عمر المنتجات بشكل متعمد. كما تقوم أيضاً باتقادات في متاجرهم ما يعني القيادة لساعات طويلة إلى غالبية المستخدمين. «مايكروسوفت» دعمت بشكل عام الحركة ضد «أبل» في الولايات المتحدة، لكن شركات التكنولوجيا تآمرت وتحالفت ضمن مجموعات ضغط لمنع المبتزق الأميركي من تثبيت سلوكهم بقوانين. ولم يحفخوا بذلك، بل تحاليلوا على القوانين التي أقوت بسبب تعاضل النقطة ضدهم، وهنا بعض الأمثلة: «أبل» كانت من أكثر المعارضين علانية لـ«الحق في الصيانة»، ومع تنامي الانتقادات في وجهها، أعلنت الشركة عام 2021 عن برنامج «الصيانة عبر الخدمة الذاتية»، والذي سيسمح للمستخدمين بإصلاح أجهزة «آيفون» الخاصة بهم باستخدام الأجزاء والأدوات التي توفرها «أبل»، لكن على أرض الواقع، جعلت الشركة من

تلك المهمة أمراً بيروقراطياً بامتياز، ووضعت المستخدمين في جداول الانتظار لا تنتهي، كما حضرت الصيانة في متاجرهم ما يعني القيادة لساعات طويلة إلى غالبية المستخدمين. «مايكروسوفت» دعمت بشكل عام الحركة ضد «أبل» في الولايات المتحدة، لكن شركات التكنولوجيا تآمرت وتحالفت ضمن مجموعات ضغط لمنع المبتزق الأميركي من تثبيت سلوكهم بقوانين. ولم يحفخوا بذلك، بل تحاليلوا على القوانين التي أقوت بسبب تعاضل النقطة ضدهم، وهنا بعض الأمثلة: «أبل» كانت من أكثر المعارضين علانية لـ«الحق في الصيانة»، ومع تنامي الانتقادات في وجهها، أعلنت الشركة عام 2021 عن برنامج «الصيانة عبر الخدمة الذاتية»، والذي سيسمح للمستخدمين بإصلاح أجهزة «آيفون» الخاصة بهم باستخدام الأجزاء والأدوات التي توفرها «أبل»، لكن على أرض الواقع، جعلت الشركة من

وتقليل عمر الأجهزة من قبل المصنّع، يمنع الفقراء من الوصول إلى المعرفة والموارد، مثل الأفراد الأكثر ثراءً. كذلك، يجرمهم ذلك من تطوير مهاراتهم ويحجب عنهم فرص عمل متعددة. عملياً، هذا السلوك يسحق هؤلاء من أجل دمي استهلاكية معدومي الحيلة. من جهة أخرى، يعدّ سلوك الشركات مضرّاً بالطبيعة، ولا سيما بالنسبة إلى «E-Waste» أي النفايات الإلكترونية التي تتكدس في البلدان الفقيرة وينسرب منها كل ما تحتويه من معادن سامة إلى باطن الأرض. ففي تقرير نشره موقع «ستاتيسيا»، يتبيّن أن النفايات الإلكترونية واحدة من أسرع النفايات نمواً في العالم. بين عامي 2010 و2019، زاد حجم النفايات الإلكترونية بنسبة 60% وتيرته لا تتباطأ. وذلك يعود إلى مجموعة عوامل مثل عمر الأجهزة، الذي بات أقصر، وصعوبة الصيانة، أو لأن الجهاز بات قديماً. وبحلول عام

* مدرب ومالك معهد تدريب في عدة مجالات لصيانة الإلكترونيات (الخليوي، إنفرتير الطاقة الشمسية، الحواسيب المحمولة، وأجهزة التلفاز الحديثة)

عده. وفي عام 2021، أعلنت خدمة جديدة تسمى «خدمة تسلا المحركة»، والتي تنتج لفنيين من الشركة إجراء الإصلاحات في الموقع، بدلاً من مطالبة المستخدمين بإحضار سياراتهم إلى مركز الخدمة.

عملياً، ما تقوم به شركات التكنولوجيا، أنها تدفع المستهلكين إلى شراء سلع جديدة عبر تقليل عمر المنتجات بشكل متعمد. كما تقوم أيضاً باتقادات في متاجرهم ما يعني القيادة لساعات طويلة إلى غالبية المستخدمين. «مايكروسوفت» دعمت بشكل عام الحركة ضد «أبل» في الولايات المتحدة، لكن شركات التكنولوجيا تآمرت وتحالفت ضمن مجموعات ضغط لمنع المبتزق الأميركي من تثبيت سلوكهم بقوانين. ولم يحفخوا بذلك، بل تحاليلوا على القوانين التي أقوت بسبب تعاضل النقطة ضدهم، وهنا بعض الأمثلة: «أبل» كانت من أكثر المعارضين علانية لـ«الحق في الصيانة»، ومع تنامي الانتقادات في وجهها، أعلنت الشركة عام 2021 عن برنامج «الصيانة عبر الخدمة الذاتية»، والذي سيسمح للمستخدمين بإصلاح أجهزة «آيفون» الخاصة بهم باستخدام الأجزاء والأدوات التي توفرها «أبل»، لكن على أرض الواقع، جعلت الشركة من



المصدر: «ستاتيسيا»

رسم بياني

هيمنة «أمازون» على مبيعات الكتب

تهيمن «أمازون» على حصة سوقية كبيرة من مراحل صناعة الكتب وسلاسل بيعها. فالشركة تسيطر على 75% من مبيعات الكتب الورقية عبر الإنترنت، و65% من مبيعات الكتب الإلكترونية، وأكثر من 40% من جميع مبيعات الكتب الجديدة، ونحو 85% من الكتب الإلكترونية المنشورة من قبل مؤلفيها (أي خارج دور النشر). أما جهاز «كيندل» لقرأة الكتب الإلكترونية، متجر الكتب، وحتى الكتب نفسها. ما زالت الكتب الورقية هي السائدة حول العالم. إنما سجلت النسخ الإلكترونية نسبة متقدمة في المبيعات والقراءة وبلغت في بعض الدول الثلث. هذا الأمر له جذور تعود إلى عام 1993 حين أطلقت شركة «أدوبي» الصيغة الأكثر شهرة من الملفات

المستخدمة على أجهزة الكمبيوتر: «PDF»، سرعان ما تحولت هذه الصيغة إلى طريقة لتوحيد تبادل المستندات بشكل إلكتروني على شبكة الإنترنت، وازدادت شعبيتها مع انتشار الإنترنت حول العالم، ما أتاح لعدد كبير من الأفراد استخدام هذه الصيغة من الكتب وتخزينها رقمياً. وبقيت صيغة الـ«PDF» ملكاً لـ«أدوبي» لغاية 2007 حين حولتها إلى صيغة مفتوحة المصدر ما أتاح لشركة «أمازون» استغلال الصيغة لبيع الكتب إلكترونياً بواسطتها، سواء من خلال بيع الكتب الإلكترونية، أو من خلال بيع أجهزة «كيندل» المخصصة لنصف الكتب الإلكترونية. هذه الأجهزة هي مماثلة لأجهزة الحواسيب اللوحية إنما مخصصة لقرأة الكتب، ولديها قدرة تخزينية تسمح بوضع مئات الكتب عليها. أصدر جهاز «Kindle» من «أمازون» في عام 2007 ولقي رواجاً بسبب سعره المنخفض وسهولة استخدامه. وبالتوازي أنشأت «أمازون» مكتبة على الإنترنت لبيع الكتب الإلكترونية، والتي تضمنت كتباً إلكترونية وكتباً صوتية ما حقق نجاحاً هائلاً ساعد في صنع «أمازون» المعروفة حالياً. «أمازون» لم تصل إلى مرحلة الهيمنة إلا بعدما مارست تجارة عدوانية. فهي انخرطت في منافسة إغراقية لتدفع الأسعار إلى الانخفاض في متجرها بهدف ضرب المنافسين واستخدمت في سبيل ذلك أنشأت مكتبة على سوق الناشرين الأقوياء، إذ إن حجم مبيعاتها ومواردها يتحديان لها التأثير في الصناعة في مختلف مراحلها. أغلقت «Borders Bookstores» جميع متاجرها البالغ عددها 400 وصرفت 11 ألف موظف. وكافح العديد من متاجر الكتب من أجل مواكبة أسعار أمازون المنافسة وفي كثير من الحالات اضطرت إلى الإغلاق.

المصدر: «ستاتيسيا»

مقال

«هواوي» نموذجا الاختراق الصيني للأسواق الاحتكارية

خلالهما تحقيق النمو، كان لا بد من الاعتماد على نموذج STP الذي يتألف من ثلاث خطوات يمكن من خلالها الوصول إلى الشريحة الاستهلاكية الأفضل. واسمه اختصار لكلمات ثلاث: 1- Segmentation: تجزئة السوق إلى شرائح. 2- Targeting: استهداف الشرائح المعينة بالمنتجات المناسبة (لكل شريحة منتجات تتوافق مع متطلباتها). 3- Positioning: طريقة عرض المنتجات لجمهور كل شريحة. وبعد تطبيق النموذج وجدت شركة «هواوي» أن الأسواق الناشئة في بلدان العالم المتخلف هي المكان الأنسب لبدء الدخول في طريق النمو، ولزاماً عليها أن تنتج منتجاتها بجودة مناسبة وبأسعار زهيدة لا تقارن مع منتجات الشركات الكبرى بالنسبة إلى الشريحة المستهدفة.

«هواوي» العالمية واستراتيجية «حصار المراكز بالاطراف»

عندما حققت «هواوي» انتشاراً واسعاً في الأسواق الناشئة وحققت نمواً جيداً، انتقلت نحو الابتكار الجزئي. وهذا يعني أنها لم تتخل تماماً عن «الهندسة العكسية» بل بدأت تعتمد على ذاتها في تقديم ابتكارات جزئية تضاف على المنتجات. وأدركت أنها في طريقها للانتقال من الابتكار الجزئي إلى الابتكار الجذري. وفي هذا الطريق بدأت الحصّة السوقية تزداد وتلقى منتجاتها رواجاً في أسواق جديدة. فقد باتت تقدم منتجات تعد منافسة لمنتجات الشركات الاحتكارية الكبرى إذا أخذنا في الاعتبار ثلاثة عوامل: الجودة، الجوانب التقنية، والأسعار الزهيدة. بينما اقتصر المنافسة بين الشركات الاحتكارية الكبرى على جانب الجودة والجوانب التقنية فقط ولم تدخل في المنافسة السعرية. واستمر رواج منتجات «هواوي» المترافقة مع تطور تقني، وتحسن في الجودة، واستمرار تقديم أسعار تنافسية زهيدة حتى صارت تنافس منتجات الشركات الكبرى وصلت هذه المنتجات إلى بلدان المراكز (أوروبا والولايات المتحدة). إن اشتراط العالمية كان يعني دخول السوق الأميركية (الولايات المتحدة)، حيث أطاحت «هواوي» بعرش العملاق التكنولوجي «آبل» لتحل المركز الثاني بعد شركة «سامسونغ» في عام 2018.

حرب التكنولوجيا الفائقة وفك الارتباط

بعد عام واحد من إطاحة شركة «هواوي» لعملاق التكنولوجيا الأميركي (آبل)، وبعدما كانت منتجات «هواوي» تصل إلى 170 دولة حول العالم، فرضت الولايات المتحدة العقوبات على الشركة الصينية. وإذا نحينا ادعاءات الجانب الأميركي المتعلقة بالأمن القومي الأميركي وقضايا التجسس (وليس لدينا دليل على مدى مصداقية هذه الادعاءات ولا نملك الثقة بالجانب الذي أصدرها)، فإن الأسباب الاقتصادية واضحة تماماً: في السوق الاحتكارية تُحظر المنافسة السعرية باعتبار أن أي خفض للأسعار سيكون غير محبّب كونه يؤدي إلى حرب سعرية تؤدي بدورها إلى خسائر تصيب جميع الشركات. فماذا لو قلنا أن شركة «هواوي» وفي السنوات السابقة لعام 2019، كانت تجبر الشركات الكبرى على خفض أسعارها، وأنه على هذا الأساس الاقتصادي فرضت العقوبات. ورغم العقوبات، وحرمان الصين من أشباه الموصلات المتطورة من الأجيال الجديدة، أتضح أن «فك الارتباط» شبه الكامل كان مستحيلاً في الماضي. أما اليوم فهو مشروع بتحقيق الصين للابتكار الجذري الذي قد يحتاج عقوداً عدّة. إذ جاء في تصريح متلفز مالك الشركة «رن تشن فاي» أن الابتكار الجذري الذي تسعى إليه الصين لن يبدأ في شركة «هواوي»، بل عليه أن يبدأ من الجامعات الصينية. وهذا ما سيحتاج إلى ثورة في القطاع التعليمي تدعو إلى الابتكار والإبداع والتطوير.

رغم كل ذلك يبقى خرق شركة «هواوي» مثلاً يحتذى به، إذا ما قرّرت شعوب بلدان العالم المتخلف النهوض كل باقتصاده، وإعادة توجيهه توجيهاً شعبياً مناهضاً للإمبريالية العالمية.

في السنوات السابقة لعام 2019 فرضت «هواوي» على الشركات الكبرى خفض أسعارها وعلى هذا الأساس فرضت العقوبات

والتي تقوم على أساس الهندسة العكسية، لن تكون أفضل من الأصل. إلا أن هناك عاملان مهمان أخذنا في الاعتبار:

1- أسعار الشركات الاحتكارية الكبرى التي كانت توضع من قبل الشركات (هذه سمة الرأسمالية الاحتكارية؛ توضع الأسعار من قبل الشركات ولا تُترك لتحديد في السوق من خلال العرض والطلب. بل على العكس، قد تعيش السوق في حالة ندرة مصطنعة لإيهام الجمهور بأن الطلب يفوق حجم العرض بكثير).

2- نظراً إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاعها بشكل مطرد كلما تطورت المنتجات عند الشركات الكبرى، كان هناك الكثير من أسواق دول الأطراف بعيدة كل البعد عن الاستهداف لجهة النشاط التسويقي للشركات الاحتكارية، حيث يعتبر اقتناء أجهزة الشركات الكبرى ذات العلامات التجارية الشهيرة ضرباً من التفاخر والمباهاة (سُلع المفخرة هي التي تقتنى ليس بهدف استخدامها واستخدامها هي ذاتها بشكل رئيسي، بل للمفاخرة فقط. ساعات «رولكس» مثلاً).

على هذين الأساسين الموجودين لدى الشركات المنافسة (الأسعار المرتفعة، ووجود أسواق غير مستهدفة) قامت شركة «هواوي» بإعطاء الأولوية لعنصرين هامين من عناصر التسويق الأساسية في مجموعة الـ 4P's، ألا وهما تخطيط السعر والمكان. ولتحديد السعر والمكان الذين يمكن من

(انريكو بيرتوشيلوني، إيطاليا)



للصين، البدء بالابتكار التدريجي الذي يسعى اليوم إلى التحول إلى ابتكار جذري، إلا أن ما نتج منه من شركات صينية محلية، لا يكفي وحده للتوسع في السوق الداخلية باعتبار أن الجهاز الأصلي حاضر في السوق الصينية، وبالتالي هو غير كاف أيضاً لدخول السوق الخارجية. هنا تأتي أهمية المزيج التسويقي الذي اتبعتته شركة «هواوي» والعناصر التي تم التركيز عليها للتوسع داخلياً ثم خارجياً.

المزيج التسويقي: عن الـ 7P's والـ 4P's

في الرأسمالية التنافسية كان النشاط التسويقي يقتصر فقط على الدعاية التي تتم بعد العملية الإنتاجية. فلم يكن النشاط التسويقي ذو أثر مهم. أما في الرأسمالية الاحتكارية فقد طرأت تغيرات شكلية وجوهرية على عملية الإنتاج ككل. فمن الناحية الجوهرية بات النشاط التسويقي هو العنصر الأهم في عملية الإنتاج. أما من الناحية الشكلية فقد بات النشاط التسويقي يتموضع قبل العملية الإنتاجية وما بعدها. أي من لحظة طرح السؤال «ماذا ولماذا ننتج؟» وصولاً إلى «خدمات ما بعد البيع» (بول باران، بول سوزي، رأس المال الاحتكاري). وهنا لا بد من تعريف بسيط للمزيج التسويقي: «هو مجموعة نشاطات تهدف إلى توفير المنتج المناسب في المكان والزمان المناسبين وإيجاد الوسائل الفعالة للترويج له. وهناك سبع عناصر للمزيج التسويقي تسمى بالـ 7P's. أربعة منها هي عناصر رئيسية، وتسمى بالـ 4P's، ونذكرها بالتالي تبعاً لأهميتها: 1- تخطيط المنتج (Product)، 2- تخطيط السعر (Price)، 3- الترويج (Promotion)، 4- المكان (Place). أما العناصر المتبقية فهي: 5- الأفراد (الناس) People، و6- عمليات الحصول على المنتج أو الخدمة (Process)، و7- الأدلة الترويجية المادية (Physical evidence).

مزيج تسويقي لاقتصاد نام: STP

في البدء، أدركت شركة «هواوي» أنها لن تستطيع منافسة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. وأن الحرب التكنولوجية لتقديم «الأفضل» بين الشركات الكبرى كانت طاحنة. وأن المنتجات التي ستقدمها،

«بأن فك الارتباط يعني إجبار الإمبريالية على ضبول شروطك أو جزء منها. عندما يتكلم البنك الدولي حول الإصلاح الهيكلي، يكون لديه رؤية أحادية الجانب حول الإصلاح الهيكلي، بأنه هو من يحدّد السياسة. وفك الارتباط يعني تحديد سياستك الخاصة»

سمير أمين، من مقابلة صحفية

ملاذ اليوسف

يشترط سمير أمين على البلدان المتخلفة، إذا أرادت الدخول في طريق التنمية المستقلة، ضرب شكل من أشكال العزلة الاقتصادية (عزلة بعض القطاعات الاقتصادية أو أغلبها). تتمثل هذه العزلة بوضع حدّ من حدود الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية لتمكّن الدولة من حماية الصناعات الناشئة في البلد المعني. هذا ما أطلق عليه أمين «فك الارتباط». أما في الواقع المعاش، فلدينا تجربة الصين، التي تمارس في شكل من أشكال فك الارتباط يصفه أمين، بأنه «جزئي» (رغم وجود الكثير من القطاعات الاقتصادية «السيادية» التي يُحظر الاستثمار الأجنبي فيها، كالدفاع والبنية التحتية والاتصالات... إلا أن هناك قطاعات أخرى تركت أبوابها مفتوحة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من دون قيد أو شرط).

وقد لعب «فك الارتباط الجزئي» في الصين، دوراً أساسياً في تحقيق التنمية والسير في هذا الطريق الشاق والمكلف. لكن المبحر في التجربة الصينية هو ليس تحقيق التنمية فقط، بل يتجلى ذلك في تحقيق اختراق متأخر (زمنياً) من قبل بعض المنتجات الصينية، للأسواق العالمية الاحتكارية. فكما نعلم، عندما تكون السوق محكومة بشركات احتكارية كبرى تكاد أن تُعد على أصابع اليد الواحدة (احتكار القلّة)، فإن حرية الدخول والخروج من وإلى السوق تصبح مقيدة. ويصبح مستحيلاً، القبول بشركة احتكارية جديدة تريد أن تتقاسم أرباح هذه السوق مع الشركات الاحتكارية الأخرى وتسبب لها الخسائر. إلا أنه رغم ذلك، استطاع عدد كبير من الشركات الصينية، سواء المملوكة من الدولة، أو من أفراد، خرق الأسواق الاحتكارية العالمية، وأخرها كان شركة «كوماك» لصناعة الطائرات المدنية.

في ما يلي سنعرض الاستراتيجية الاقتصادية التي من خلالها سجّلت الشركات الصينية خرقاً للأسواق العالمية الاحتكارية. ورغم كثرة الشركات الصينية التي حققت ذلك، إلا أن نموذج «هواوي» هو الأكثر تعبيراً عن هذه الاستراتيجية. ولا سيما نظراً إلى العقوبات التي فرضت عليها أخيراً في عام 2019 والتي سوف تفيد في تقديم نموذج «فك الارتباط الجزئي» الصيني، ونظراً إلى المكانة التي حازتها علامة الشركة التجارية على مستوى العالم، ونظراً إلى شهرتها وإلى تعاطي مواطني بلداننا العربية مع منتجاتها.

فك الارتباط الجزئي والاقتصاد نصف المفتوح

قد تصعب مناقشة الأسباب الجيوسياسية والاقتصادية للانفتاح الصيني الجزئي على السوق العالمية، إلا أنه عند دراسة الانفتاح بغرض نمذجته لا تأريخه، يمكننا اعتبار هذه الأسباب قضايا ثانوية لا يؤثر تجاهلها على تقديم النموذج. فالمهم هو أن الانفتاح كان تدريجياً ومحكوماً بالكثير من الشروط التي حدّتها الدولة الصينية، والتي لعبت دوراً هاماً في قيادة التنمية، وتعزيزها لاحقاً. أهم هذه الشروط - نذكر ما يفيد هذا العرض - هو السماح للصينيين تطبيق ما يسمى «الهندسة العكسية»؛ أي السماح بالإطلاع على الآلية التقنية لجهاز أو نظام، ثم تحليله ومعرفة طريقة عمله بهدف إعادة تصنيع نظام أو جهاز مشابه للنظام أو للجهاز الأصلي ليؤدي الوظيفة ذاتها (من هنا بدأت رحلة «صنع في الصين» أو Made in China). ورغم أن «الهندسة العكسية» هي التي سمحت